حوليات الجامعة التونسية
عدد 43 / 1999 ص ص 7 . 92

تطابق اللّفظ والمعنى
بتوجيه النّصب إلى ما يدلّ على المتكلم *

بقلم : محمّد صلاح الدّين الشّريف

0 . مقدّمة :

0 . 1 ـ الأهداف :

لهذا البحث أهداف مختلفة إن كنّا سنركّز على بعضها دون بعض فهي في نظرنا لا تتفاوت قيمة، لصلتها بمجالات ثلاثة حيويّة لا يستغني عنها المختصّ في اللّغة وهي التّعليم وقراءة التّراث والنّظر في قضايا من اللّسانيّات المعاصرة .

يتعلّق الموضوع بمنصوبات أشكلت على صاحب الكتاب فسأل فيها الخليل ، واقترح لها حلولا ، توارثها النّحاة مدقّقين صياغتها ، مطوّرين مبادئها بربطها بما هو أشمل وأقوى . وهي تراكيب تطوّرت أنماطها في استعمال المتكلّمين منذ القرن الرّابع ، وأنتجت نماذج أشكلت على بعضهم . فسأل فيها ابن هشام ، فكتب فيها رسالة أفادتنا ، ونعرض في هذا البحث

* قرأ هذا البحث وناقشه مشكورا الأستاذ عبد القادر المهيري ، واستفدنا بملاحظاته في تعديله .

بعض فوائدها . وأشكلت في يومنا هذا على طلبتنا فمازالوا يسألون فيها ، ومازلنا نجيبهم بما نرى فائدة فيه، وذلك بتمييز ما نسمّيه مفعول الإنشاء عمّا نسمّيه بمفعول الإحالة . أمّا الثّاني فهو المعهود من المفاعيل ، ومنها الحال على اعتباره ضربا من المفعول فيه . وأمّا الأوّل فهو ما يتمّ به ما يدلّ على فعل المتكلّم أكان تقريرا أم استفهاما أو غيره .

إلاّ أنّنا في هذا العرض نشير إلى الحلّ ولا نشبع التّراكيب درسا لتركيزنا على جانب يتعلّق بقراءة التّراث ، دون التّعليم ، ودون ما نظنّ أنّنا أضفناه بإبراز نحويّة الأعمال اللّغويّة المعتبرة من مسائل الدّلالة التّداوليّة .

فقد اخترنا هنا إعادة بناء ما أجاب به ابن هشام . وكان ذلك في رسالة مازلنا مولعين بها منذ نشرها بالمورد سنة 1980 حاتم صالح الضّامن بالعنوان " المسائل السّفريّة في النّحو ". وقد ذكر أنّها وردت في نسخة ليدن باسم " مسائل في النّحو وأجوبتها " وفي نسخة برلين بعنوان " رسالة في انتصاب : لغة وخلافا وأيضا وهلمّ جرّا " وفي بعض النّسخ التونسيّة بعنوان " رسالة في توجيه النّصب " ، ومهما يكن تعليل المحقّق ووجاهتُه في اختيار العنوان فهذه رسالة موضوعُها توجيهُ النّصب توجيها يضمن تطابق اللّفظ والمعنى . كتبها آخر الكبار من النّحاة وهو على سفر. وهي رسالة أعانتنا على اكتشاف سبل في فهم التّراث النّحوي نعرض بعضها على القارئ للتّدبّر والمناقشة .

وليس للرّسالة في ما كتب ابن هشام قيمة تُذكر. وليس في منهجها تميّز، ولم تبرز بتحليل نظريّ فريد . بل كتبها صاحبها وهو " على جناح السّفر " " ... معتذرا بضيق الوقت وسقم الخاطر " ذاكرا أنّه " مُورد في هذه الأوراق ما تيسّر " له ، وكأنّه شقّ عليه أن يردّ السّائل من الإخوان بلا إجابة ، ثمّ إنّ هذا السّائل " لم يقو أنسه بتجوّزات

العرب " (ص 126) وفي آخرها تصريح بأنّ السّائل " لم يقف للنّحويين على كلام على مسائل متعقّدة " أو متعدّدة (ص 143) . ثمّ إنّ الرّسالة لم تجاوز خمسا وعشرين صفحة ، لكنّها رسالة كتبها آخر الكبار من النّحاة العرب ، في عصر آذن فيه ابن خلدون بكساد العلم وخراب العمران . وشعورنا الملازم منذ عاشرنا هذه الورقات أنّها صورة لعلم النّحو وهو يشتغل في الحياة العاديّة ، لا يخضع لعرف الكتاب ووضعه ، ولا يلبّي ما ينتظره منه أهل الفقه والتّفسير، أو الصّغار من المتعلّمين مثلما هو الشّأن في أوضح المسالك ، أو المغني ، أو القطر أو شذور الذّهب .

لقد توسّطنا بها لنبرز للقارئ جوانب من النّظريّة النّحويّة العربيّة ، وهي تفسّر في ظروف صعبة لرجل عاديّ ، " تراكيب مشكلة " تكثر في لغة أهل العصر، وليس النّحوي " على ثقة من أنّها عربيّة وإن كانت مشهورة في عرف النّاس " (ص 119) . ولكنّه يفسّرها ، ولا يردّ السّائل ، ويؤصّلها مبتدئا بأقربها من لغة العرب ، منتهيا بأبعدها عنها ، مستحضرا في جميع الحالات ما قالته العلماء قبله ، منتهجا في كلّ ذلك منهجا إذا رسمناه على أسلوب المحدثين ، غرّنا الرّسم وانتابنا وهْم بأنّ نحونا لم يجاوزه النّحو، أو يكاد ، إلا في القرن العشرين .

ولا عجب أن نشغف بها على استنقاصنا لها ، فمن سعينا وجُهد قصدنا أن نظهر أنّ العاديّ البسيط من الكتابة النّحويّة القديمة ، قد يكون شأنه شأن قلّة مشرومة، حقيرة في عصرها، وضيعة بين أرجل المارّين، عظيمة عند البصير من أهل الآثار .

2 . 0 ـ الأبنية : خصائصها ووجهة دراستها

هي أبنية خمس سأل السّائل عن توجيه النّصب فيها :

(1) فلانٌ لا يملك درهمًا فضلاً عن دينار

(2) الإعراب لغةً البيان ، أو، السنّة لغةً الطريقة ، (وما ماثلها)

(3) ويجوز كذا خلافًا لفلان

(4) وقال أيضًا

(5) وهلمّ جرًا

وتختص هذه الأبنية أو التّراكيب المشكلة كما نعتها ابن هشام ، بأنّها تعبير عن تدخّل المتكلّم في مضمون الجملة . وهو تدخّل كثيرا ما يعبّر عن موقف له بإزاء هذا المضمون .

وفي القديم أمثلة من صنفها ذكرها صاحب الكتاب وأشار فيها إلى المتكلّم ، ومنها :

(6) هذا عبدُ اللّه حقًا (ص I /ص 378)

(7) حينئذ الآنَ (I /274)

(8) كلّ شيء ولا هذا (I /281)

(9) ألاَ رجلَ إمّا زيدًا وإمّا عمرًا (I /286) الخ ...

وهي قائمة أوسع ، لا تقتصر كالخمس الواردة في الرّسالة على استعمال المصدر. ولقد لاحظنا في عمل سابق (الشّريف ، 1993) أنّ استعمال المصدر أقرب إلى ذات المتكلّم . وذلك في دراستنا لأمثلة كثر استعمال الفاء فيها ، منها استعمال " أمّا ...فـ ... " ومنها البنية | إنْ ج2 ج1| ، لا سيّما التي ترد فيها فاء الجزاء . ومثالها المجموعة التّاليّة :

(10) {(وفضلا عن ، ونظرا إلى ، وبالتّالي ، ... الخ) ... ف...}

وبناء على هذه الأمثلة أقمنا الفرق بين مفعول الإحالة ومفعول الإنشاء، حتّى نميّز بين العناصر الإحاليّة المكوّنة للعلاقة بين المتكلّم والكون، والعناصر الإحالية المتعلّقة بإنشاء المتكلّم للكون . وأجرينا المقارنة بين هذه الأمثلة وأبنية الشّرط لنبطل مفهوم فاء الجزاء ، ولنرجعها إلى الرّوابط

الواويّة المستعملة في العطف وغيره ، ولندعم مصدريّة [إنْ ج] وكون [ج] صلة لـ [إنْ] على غرار ما يكون في [(أنْ ، أنّ) ج] ، ولأمور أخرى كثيرة ليس هذا بموضعها . فما نسعى إليه هنا ، فيما نسعى ، أن نبيّن أنّ هذه الأبنيّة تقتضي تصوّرا معيّنا للجهاز النّحويّ ، ليس ما اقترحناه في دراستنا النّحويّة اللّسانيّة الحديثة ، سوى أحد التّصوّرات الممكنة التي اتّجه إليها النّحو العربيّ منذ سيبويه إلى ابن هشام .

وليست هذه المصادر المعبّرة عن المتكلّم خاصّة بالعربيّة ، ففي الفرنسيّة والأنكليزيّة ظروف تشبهها في الوظيفة ، بل منها ظروف اشتقّت من الفعل واحتوت على لواحق من صنف [-ly, -ment] مثل grammaticalement أو précisément في قول فلوبار الوارد في Petit - Robert " Mais précisément, ..., ça ne change pas " وكذلك exactly أو grammatically وتؤدّي هذه اللّواحق في المعنى ما يشبه حركة النّصب ووظيفتها في العربيّة ، ويصلح فيها أن تعرب مفعولا مطلقا إعراب هذه المصادر. وقد ذكر التّقليديّون من نحاة هذه الألسن أنّها ذات علاقة بالإثبات والنّفي والشّكّ لكن دون التّركيز على المتكلّم فيها (Grevisse pp. 858-887) . واهتمّ بها بعض التّوليديين فاستعملوها في أوائل العقد السّابع وأواخر السّادس لنقد مفهوم البنية العميقة ودورها في الدّلالة في منوال تشمسكي ، وكانت ذات دور في دعم " المنطق الطبيعي " عند لاكوف (Lakoff, 1976, pp. 106 - 114) قبل أن تستقر الصّورة المنطقيّة في نموذج نظريّة التسلّط والرّبط ، أو قبيلها ، مستوى تأويليّا يوازي الصّورة الصّوتيّة (السّطحيّة سابقا) ويستخرج مثلها من بنية مجرّدة تحدث بتحويل من صنف النّقل عن بنية عميقة (انظر Chomsky, 1991, pp. 43 - 45) إلاّ أنّ لاكوف كتب كتابه قبل أن يستقرّ مفهوم العمل من جديد في النّحو، فلم يسع إلى ربط هذه الظروف الفعليّة ، بالفعل الإنجازي وإن كان قد أدرجه في النّظام النّحوي (م. ن. ص 19) .

وكما أنّ قضايا المعنى وإدراجه في النّظام النّحوي قد حمل التّوليديين قبل التّسعينات على استخراج الصّورة المنطقيّة من بنية مجرّدة تشتقّ بتحويل نقل من بنية عميقة تتولّد من الأساس ، فقد لاحظنا أنّ قضايا المعنى في النّحو العربيّ وقضايا إدراجه حملت على اقتراح أصول تشتقّ منها فروع على وجوه لم يستوف الدّارسون دراستها لغلبة الانتقاد على أعمالهم باستثناء البعض مثل عبده الراجحي في " النّحو العربي والدّرس الحديث " (1979، ص 145 ـ 160). ولقد أظهرت هذه الرّسالة، رسالة ابن هشام، ملامح من التّنظيم تستحق النّظر، ورأينا في عرضها إفادة ونفعا لكلّ من يبحث في أعمال القدماء والمحدثين عن الأفكار القارّة، والمفاهيم الثّابتة في اللسانيات، والملاحظات الملحّة على الدّارسين عبر الحضارات المتعاقبة، عمّا يمكن إقراره من الثّوابت في انتظام اللّفظ والمعنى في النّظام النّحويّ ، ومن الثّوابت في تصوّر هذا النّظام نفسه . فلعلّ ذلك يُعين على تقويم النّظريات المختلفة ، والتّخلّص من التّمويه الاصطلاحيّ الحاجب للتّشارك بينها ، وعلى اختيار أكثر الاتجاهات اللّسانيّة الحديثة قربا في الاحتمال من خطّ المسار التّاريخيّ ووجهته ، هذا وإن كانت اللّسانيات أكثر من كلّ علم آخر تتحرّك حركة لولبيّة كثيرا ما ظهرت وكأنّها عود على بدء .

سنتجنّب بقدر المستطاع أن نسقط الحديث على القديم ، والقديم على الحديث وإنْ كنّا لا نرى بأسا في قراءة التّراث بمشاغل اليوم وألفاظه وأشكال التّعابير فيه ، على شرط التّمييز بين ما قيل وما قُصد وما يتضمّنه القول أو يقتضيه أو يستلزمه . وبمراعاة هذا الشّرط سنختم بحثنا في ملامح النّظريّة الضّمنيّة التي اشتغل وفقها تحليل ابن هشام ، ببيان أنّ نظريتنا في التّواجد الحدثي الإنشائيّ الإحاليّ (الشّريف 1993) . تفسّر الظاهرة على صورة أبسط ، قد تكون شكلنة وامتدادا للنّظريّات القديمة كما قد تكون استجابة لقضايا مطروحة في بعض النّظريات الحديثة .

I ـ توجيه الإعراب والتّمثيل الاختباري

I ـ 1 ـ توجيه الإعراب

تعكس هذه الرّسالة اهتمام النّحو العربيّ بأمرين متكاملين في معالجة المعطيات الاختباريّة : أ ـ توجيه الإعراب ، وهو هنا النّصب ، توجيها يضمن ب ـ تطابق اللّفظ والمعنى .

السّؤال : كيف تقدّم الرّسالة ، أو ترسم ، التّوجيه الإعرابيّ نحو التّطابق اللّفظي المعنوي ؟ يقتضي السّؤال أن نعرّف ، عند الإجابة ، ما التّوجيه وما المقصود بالتّطابق ، وأن نقف عند الزّوجين المتقابلين (لفظ ، معنى) لكشف بعض ما أخفته كثرة الاستعمال من دقائق الاصطلاح عند أهل الذّكر من النّحويين ، ونعرض في الأثناء ما يبرّر افتراضنا أنّ الرّسالة ، لمّا وضعت على عجل لتأصيل تراكيب شائعة بين أهل العصر أشكلت على السائل ، كشفت عن اشتغال النّظريّة النّحويّة اشتغالا طبيعيّا في الثّقافة العلميّة .

التّوجيه أن تحدّد للمعمول عامله ، فتحدّد حيّز المركّب الذي وقع فيه داخل الجملة ووظيفة هذا المركّب المنتهي بهذا المعمول والمبتدئ بعامله والمكوّن بموضعي العامل والمعمول هذا الحيّز ، وتعيّن الوظيفة الكبرى لهذا المعمول داخل هذا المركّب ، وذلك حسب قواعد ومبادئ ومفاهيم ليس هذا البحث من مقامها ، وإن كان بعض الدّارسين ينطلقون من حكم سلبيّ مسبق ، عند قراءتهم للنّصوص القديمة ، يحجب عنهم القرائن المنبثة بالنّسيج الرّهيف المكوّن للنّظريّة الضّمنيّة الفاعلة .

دفعا لكلّ التباس ممكن وردّا على كلّ حكم مسبق نترجم تعريف التّوجيه الإعرابي إلى صياغة حديثة ، مستغلّين إشارة روفري السّريعة (وغيره كملنار) إلى العلاقة بين نظريّة التّسلّط التّوليديّة الحديثة ونظريّة

العمل في الأنحاء القديمة (Rouveret 1987, pp. 18 - 20) ، مقتبسين الألفاظ الشّائعة في اللّسانيّات الحديثة :

إذا افترضنا التّشكّل التّالي [ج ... ص ... [س ... ب] ...] حيث [ج] حيّز جملي ، وحيث [ب] عنصر معيّن في سلسلة العناصر المكوّنة لـ [ج] ، يحمل صرفيّا علامة لفظيّة على حالة إعرابيّة له محدّدة بنظريّة الحالات (فاعليّة ، مفعوليّة ، إضافة) ، وحيث [س] حيّز الإسقاط الأعلى للمقولة المتحكّمة في [ب] ،

I ـ فما هي المقولة [أ] المتحكّمة مكوّنيّا في [ب] ؟

II ـ وما هو موضع الحيّز [س] من الحيّز [ج] ؟

III ـ وما هي وظيفة [ب] بالنّسبة إلى [أ] ؟

IV ـ وما هي وظيفة [س] باعتباره إسقاطا أعلى لـ [أ] ، بالنّسبة إلى مقولة [ص] تتحكّم في [أ] وتقع في الحيّز [ج] ؟

هذه التّرجمة ، وإن كنّا على يقين من وفائها للنّظريّة التّقليديّة ، معرّضة إلى ما يجلبه أسلوب صياغتها من ضمنيات ، وما يكمن وراء الألفاظ من مفاهيم توليديّة لا صلة لها بالنّحو العربيّ . فإذا بها وقد كانت دواء يدفع الثّلب الذي أصاب نظريّة العامل ، تصبح مثيرة لتسمّم ناتج عن فرط مقدار .

أهمّ ما به نتّقي الإسقاط النّظريّ نتيجة التّرجمة إلى الصّياغة الحديثة هو أن نتنبّه إلى أنّ الموضع في الإرث الخليلي معنى (عن سيبويه ، ج I /ص 92) ؛ وكذلك الحيّز باعتباره موضعا يشتمل على مجموعة من المواضع المستقرّة فيه . وكذلك الحالات الإعرابيّة من رفع ونصب وجرّ ومعانيها الكبرى المحدّدة أعلاه من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة ، فجميعها معان ، كما ننبّه أنّ المقصود من المقولة المتحكّمة عامل تمّ

بمعموله . وذلك إذا نظرنا إليها باعتبارها إسقاطا أي مركّبا معيّنا بصدر المركّب ، وأنّ عبارة الإسقاط الأعلى تصلح خاصّة لتعيين العامل الذي معموله عامل ومعمول . فالعمل الإعرابيّ وتوجيهه هو المعنى النّحوي وقد انحصر في العلاقات الوظائفيّة وسلّمها .

على هذا المدلول ، تقريبا ، نفهم المقصود من توجيه الإعراب نحو ما سمّاه ابن هشام ، عن أسلافه ، بتطابق اللّفظ والمعنى .

I . 2 ـ اللّفـــظ

اللّفظ كالتّوجيه والمعنى غير معرّف في الرّسالة . لذلك نحدّد المقصود منه في هذه الرّسالة دون استيفاء معناه في التّراث ، انطلاقا من التّشكيل الماضي ، واعتمادا على تعريف القول ، كما ورد في الشّائع ، بعيدا عن إبداع المدقّقين .

يعرّف القول بأنّه " اللّفظ الدّال على معنى " (ابن هشام ، شرح شذور الذّهب ، ص 29) . وهو تعريف مستقرّ في النّظريّة التّقليديّة ، والكتب المدرسيّة القديمة .

إذا حقّقنا التّشكّل إج| بإنجازه قولا (énoncé) وأغفلنا منه معناه الأدنى ، وهو تشكّله الإعرابيّ ، كما بيّنّاه آخر الفقرة الماضية فإنّ السّلسلة |... ص ... أ ... ب ...| عند التّحقّق لفظ . وهي حالة الأمثلة (1 ـ 5) وغيرها ، إذا أخذتها غير مشكّلة إعرابا ، إذ الإعراب في حكم النّحاة إزالة الفساد والإبهام ، فالقول بدونه فاسد مبهم ، غير مفيد ، وإذا أخرجت المفيد ، لم يبق من اللّفظ غير المهمل كـ " دَيْزٍ " (ابن عقيل ، شرح الألفيّة ، ص 14) .

هذا لا يمنع أن يكون كلّ فرد من المجموعة إص ، أ ، ب ، الخ| في ذاته ودون اعتبار الآخر، لفظا مشكّلا صرفيّا ، غير إعرابي ، أي أن

يكون لفظا دالاّ على معنى ، أي قولاً ، إذ القول يطلق على كلّ مستعمل غير مهمل أكان مفيدا بمعاني الإعراب ، أم كان غير مفيد ودالاّ بمعاني النّحو الأخرى كمعاني الصيّغ وغيرها . إلاّ أنّه - في هذه الحالة - قول مفرد لا يدلّ جزؤه على جزء معناه ، أي كلمة (المهيري 1993 ص 19). لكنّ هذه الكلمات وإن كانت أقوالاً ، فهي في تجمّعها بلا إعراب لفظ بلا معنى . والقول هنا بمعنى المقول " استعمالا للمصدر بمعنى المفعول " وكذلك " اللّفظ بمعنى الملفوظ " (حاشيّة يس على شرح الفاكهي للقطر، ص 9) ولا يكون ملفوظ لافظ مقول قائل إلاّ بالإعراب .

إذن كلّ مثال من الأمثلة الخمسة مجموعة أقوال كلمات ، لا تشكّل مجتمعة قولا ، بل كلّ مثال منها لفظ ينتظر معناه الإعرابيّ .

هذا في الاعتبار ، نذكره حتّى يكون النّصّ في محيطه النّظريّ كاملا . أمّا في الحقيقة فالأمثلة أقوال ناقصة ، تشكّل بعضها ، وبقيت فيها المنصوبات بصلاتها (أي بما وقع في حيّزها متعلّقا بها) ألفاظا تنتظر توجيه النّصب فيها ، وهي مهمّة الرّسالة السّفريّة (انظر المهيري ، 1993 ، دور الإعراب ، ص 55) .

I . 3 - القول والمثال

إن كان المثال قولاً تشكّل لفظه ككلّ قول معنى بفضل الإعراب ، فهو في حقيقته نحو أقوال القائلين ، لا قول حقيقي ، أي هو من حيث كان " انتحاء سمت كلام العرب " كان جمعا لأقوال مختلفة في قول واحد . وهو المعنى الأوّل في رأينا للقياس ، كما نتبيّنه من أسلوب الأوائل في كتابتهم النّحويّة قبل ابن السّرّاج خاصّة . فالمثال هو أن تقيس قول قائل على قول قائل ، لتبتدع على قياس الأقوال نحوها ، تجريه تمثيلا لها . فهذا هو المعنى الأوّل للقياس أسندت فعله الأخبارُ إلى عبد اللّه بن أبي إسحاق ، وهو شديد الوضوح في نحو الخليل على ما نقله سيبويه ثمّ

أبدع فيه ، بما أجراه من تمثيل (انظر في التّمثيل رأيا للكشو 1988 ، ص 17 ، 28) .

المثال ، بلغة العصر ، معالجة اختباريّة للظّواهر الملاحظة في الواقع اللّغوي تقوم على استخراج المشترك من المادّة الخامّ ، بتجريد أقوال المتكلّمين من خصوصياتها الدّلاليّة المرجعيّة ، باستعمال معجم محايد ومحدود من الأسماء والأفعال الممثّلة للمعنى النّحوي الأدنى المشترك بين هذه الأقوال . نعني بالمعالجة الاختباريّة شبيه ما يكون في العلوم الطّبيعيّة من اقتطاع شرائح من الأنسجة تعالج بالعقاقير لتثبيتها أو تلوينها قبل وضعها تحت المجهر أو غيره من معدّات البحث . إلاّ أنّ المثال في الحقيقة منذ القديم يجاوز حدود هذه المعالجة إلى غايات وعمليّات نحويّة أخرى (انظر دور المثال في : Milner, 1989 . pp. 109 - 126) ذات صلة بما يسمّى عدّة التّجريب (م ن . dispositif , 136 - 141) إلاّ أنّ عدّة التّجريب عند نحاتنا قياس منطق زيد بمنطق عمرو لاستخراج منطق قائل مّا يكون تمثيلا لهما جميعا . ولا يكون القولُ شاهدًا إلاّ عند الحاجة إلى دعم المثال ، أو مجاوزته أو الاحتجاج على أمر في اللّغة .

إنّ المثال قطعة نحو في مخبر النّحويّ يقطع عنها الإعراب فتكون لفظا ، ويرجعه فتكون قولا ، فإذا استقامت قولاً جرّدها من لفظها فإذا بها استحالت أن تكون معنى ، إلاّ بلفظ آخر له معنى ، أي قولا مثالا آخر وهذا ما سنراه في الفقرة (I / 5) بعد توضيح المعنى .

I . 4 - المعنى

المعنى في النّحو العربي معان ، بل طبقات من المعاني : فالأوّل ما به يكون اللّفظ قولا وهو الإعرابُ ، كما بيّنّا . وهذا مذهب " جماعة من المحقّقين " ، حسب ابن يعيش (شرح المفصّل ج I / ص 72) ، ويعني بهم المتقدّمين كأبي عليّ الفارسي ، بدليل أخذه استدلال الجرجاني في

المقتصد على أنّ الإعراب معنى لا لفظ بأنّ الإعراب لو كان لفظا لكان قولك " حركات الإعراب " من باب إضافة الشيء إلى نفسه (المقتصد ص 99) . وابن هشام ، وإن كان في شرح شذور الذّهب يعرّف الإعراب تعريفا قريبا من تعريف من سمّاهم ابن يعيش بالمتأخّرين ، ويعني بهم أهل عصره ، (شذور الذّهب ، ص 50) ، فإنّ الإعراب عنده ، إن كان أثرا لفظيّا ، فهو أثر ذو معنى يحدثه العامل في المعمول . فبلفظ الإعراب يتحقّق معناه ، وبحدوث معنى الإعراب في لفظ القول ، يكون القول لفظا ذا معنى ، لكنّ لفظ القول ، كما رأينا ، أقوالٌ كلمات ذات معان ، يطرأ على أواخر ألفاظها ألفاظ الإعراب ، وتعتري معانيها معاني الإعراب ، فتؤلّف ألفاظها مع ألفاظ الإعراب لفظ القول ، وتؤلّف معانيها مع معاني الإعراب معنى القول. وهذا معنى آخر .

لكنّ الأقوال ، إذا كان أحدها كلاما ، لم يكن إلاّ وهو " مفيد مقصود " (شذور الذّهب ، ص 44) والإفادة والقصد أن يكون فيه معنى عن خارج . فالكلام بإزاء هذا الخارج بين أمرين " إمّا أن يحتمل التّصديق والتّكذيب " احتمالا يقتضي حصول خارج في معنى القول لا في حقيقة الوجود، وإمّا لا يحتمل التّصديق والتّكذيب، " فإن احتملهما فهو الخبر... وإن لم يحتملْهما فإمّا أن يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا. فإن تأخّر عنه فهو الطّلب ... وإن اقترنا فهو الإنشاء " ، " فكما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع : اسم وفعل وحرف كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع خبر وطلب وإنشاء " (شرح شذور الذّهب ص 48، 49).

والكلام هنا " إنّما هو الكلام في اصطلاح النّحويين ، لا في اصطلاح اللّغويين ، وهو في اللّغة اسم لكلّ ما يُتكلّم به ، مفيدا كان أو غير مفيد " (ابن عقيل ، ص 15) أمّا في النّحو فـ " يسمّى جملة ، والصّواب أنّها أعمّ منه ، إذ شرطهُ الإفادة بخلافها " (المغني ، ص 419) ،

إذ كلّ كلام جملة ، وليست كلّ جملة كلاماً إلاّ إذا استقلّت فلم تكن معمول عامل . فالأنواع الثّلاثة المذكورة في شذور الذّهب ، وهي الخبر والطّلب والإنشاء ، أنواع ومعان لمعان أخرى تشملها هذه الأنواع ، وهي " معاني الكلام " ، وهي أعلى الأنواع في معاني النّحو ، ولأجلها وضع النّحو ، فيما نقل الزّجاجي من أمر أبى الأسود وابنته لمّا أجرت الإعراب بما يدلّ على الطّلب وهي تريد الإنشاء (الإيضاح ، ص 89) . وإيّاها قصد ابن الخشّاب في بيانه لفائدة الإعراب ، وتمييز حركاته باختلافها بين التّعجّب والنّفي والاستفهام إذ لولاها " لالتبست هذه المعاني ، فلم يكن بين بعضها وبعض فرق في اللّفظ " (المرتجل ، ص 34) . وليس للعبارة " معاني الكلام " دلالة في النّحو ، غير ما ذكرنا . وليس ذكرها عندهم من البلاغة في شيء .

فالقول المثال كما حدّدناه في الفقرة السّابقة ، له معاني الكلمات المكوّنة للمعجم المختزل المستعملة ألفاظهُ في صنع الأمثلة ، كـ " قام " للفعل الدّالّ على حدث من صنف العمل ، و " كرم " للصّفة ، و " ضرب " للمتعدّي من الأحداث ، و " ظنّ " للقلوب ، وغير ذلك ممّا يمكن عدّه ، مع أسماء قليلة كزيد و " عمرو " و " هند " و " بشر " . وهذا معجم مختزل ممثّل لمعاني المعجم الأساسيّة ويغني عن ثراء الشّواهد وما ينجرّ عنها من تعقيد .

وللقول المثال ، إضافة إلى معاني الكلمات المكوّنة للمعجم المختزل ، معاني الإعراب من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة ، وله المعاني الحاصلة من الصّنفين . فإذا كان القول جملة من صنف الكلام ، أي من صنف الجمل المستقلّة المفيدة بالقصد ، كان في صنف له معنى من " معاني الكلام " وهي معان نحويّة ، ذكرها كلّ النّحاة في النّحو ، وليست بلاغة ، وليست كذلك معاني برغماتيّة ، لأنّ الخارج المعنيّ في كتب النّحو ، انّما هو محتمل الكلام ، لا المرجع الواقع في المكان المعيّن والزّمان المعيّن .

وأخيرا ، آخر المعاني : وهو الحاصل من كلّ هذه المعاني . وهو المعنى المقصود إذا تكلّم النّحويّ عن معنى الجملة مطلقا وعنده تنتهي حدود النّحو ، وفضل المثال أنّه يجمعها ويقصي ما زاد عليها . فإذا كان المثال شاهدا أي قولا مقتطعا من قول قائل ولم يكن " انتحاء أقوال " ، فحدّ معناه في النّحو حدّه لو كان مثالا ، وما زاد على هذا الحدّ ، فليس المقصود بالمعنى عند النّحاة . فالمعنى الخارج عن هذا الحدّ والمجاوز لخلاصة المعاني المذكورة أعلاه ، هو المعنى المتعلّق بخارج حقيقيّ ، والخارج الحقيقيّ مقام حقيقيّ . وهو غير المقام المشار إليه في معاني الأبنيّة النّحويّة . فهذا من " معاني الكلام " ومقتضياته . فالمثال لا يجرّد خلاصة معاني الكلام في معاني الإعراب ومعاني الكلام فقط ، بل يجرّد إضافة إلى معاني النّحو أنماطا واعتبارات مقاميّة .

هذه خلفيّة أخرى من خلفيّات التّمثيل الاختباري الذي يقوم عليه نصّ نحويّ من صنف هذه الرّسالة وغيرها ، وسنرى صدى هذا البيان في حينه .

لكن كيف نمثّل هذا المعنى العامّ دون لفظه ؟

I . 5 ـ تمثيل المعنى

تتّخذ بعض الدّراسات الحديثة سبلا في تمثيل المعنى توهم بأنّ له كينونة ذاتيّة ، من ذلك تمثيله بأساليب منطقيّة ، أو أساليب تبصيريّة أخرى كالرّسوم وغيرها . أمّا في القديم فإنّ التّمثيل يقع على صورة عفويّة باستعمال اللّغة نفسها ، على غرار ما يقع في المعجم : وهو أن تخبر عن لفظ مبتدإ به بألفاظ مشكّلة على صورة نحويّة ممّا تعتبرها بمقتضى معنى العلاقة بين المبتدإ والخبر مؤدّية معنى اللّفظ المدخل تأدية المكافئ للمكافئ . فالصّورة المثلى هي :

معنى " أ " هو " ب " (ج ، د ...) .

لا تأخذ هذه التّأديّة أيّ بعد علميّ ، إذا كانت لا تتجاوز هذا المستوى العفوي المشترك بين العالِم وبين كلّ من يحتاج إلى تفسير قول بقول . الأمر مختلف إذا صارت تقليدا تحكمه القواعد . هذا ما لاحظناه بتتبّع الكتاب والنّصوص الواردة بعده . إن لم يكن من الممكن البسط ، فمن اليسير التّيقّن بتتبّع الحالات التي فيها يجعل النّحوي قولا ثابتا معنى لقول أوّل يربط بينهما بألفاظ من المجموعة {أي، معنى، بمنزلة، بمثابة ، كأن ... الخ} . ولاسيّما في الحالات المختلَف في معناها ، كما سنرى في فقرة مقبلة ، وهذا واضح في الكتاب كما تشهد به الفقرة التّاليّة (سيبويه ج III / ص 45) :

اج0 " وتقولُ زرْني وأزورُك "ا أي اج1 " أنا ممّن قد أوجب زيارتك على نفسه "ا ولم ترِدْ أن تقول : اج2" لتجتمع منك الزّيّارة وأن أزورَك "ا تعني اج3 " لتجتمع منك الزّيّارة فزيارة منّي "ا ولكنّه أراد أن يقول : اج4 " زيارتك واجبة على كلّ حال"ا ، اج5 فلتكن منك زيارة "ا .

وشكل هذه الفقرة :

ج0 أي ج1 ، لا ج2 تعني ج3 ، لكن ج4 فـ ج5 (= ج1 = ج0)

قد لا يجاوز تمثيل المعنى استبدال لفظ بلفظ ، ولكنّه في الأغلب من جنس الفقرة الماضية . أي يقوم على تحليل هو في أغلبه استخراج لمتضمّن من المعاني النّحويّة الواردة في العناصر، كتعويض الرّفع في " أزورُك " بجملة تؤدّي معناه وهو " قد أوجب " ، وتعويض الواو بمعناها النّحويّ المرفوض في التّأويل المختار " لتجتمع " ، أو كالزيّادة " على كلّ حال " لتمييز معنى الجملة عن الجملة " زرْني وأزورَك " ، وللتّعبير عن كون الجملة تؤدّي معنى مقابلا لمعنى الشّرط المتوفّر في هذه الجملة نتيجة نصب المضارع ، إذ هذه الجملة الواردة بنصب " أزورَك " ، فيها الواو بمعنى الفاء ، أو بمعنى قريب وهي التي معناها " ج2 " و " ج3 "

" لتجتمع منك الزيّارة وأن أزورَك " " لتجتمع منك الزيّارة فزيارة منّي " .

يختصّ تمثيل المعنى إضافة إلى الصّبغة التّحليليّة ، بوقوعه على صيغ مختلفة كما نلاحظ في المثال الماضي المأخوذ عن سيبويه ، وكما سنلاحظ في رسالة ابن هشام . وهذا مرتبط بخصيصة أخرى ، وهي أنّ المعنى الممثّل ليس معنى القول المحلّل في ذاته ، بل معناه الذي قصده المتكلّم ، متكلّم المثال ، لا متكلّم الشّاهد . فمتكلّم الشّاهد شخص من لحم ودم ، ومتكلّم المثال مثال أي جزء من تنظيم المقام .

I . 6 ـ المطابقة الاختباريّة والتّوجيه

إنّ توجيه الإعراب توجيها يحقّق التّطابق بين اللّفظ والمعنى ، عمليّة ينجزها النّحويّ . لكنّه يفترض أنّها من عمل المتكلّم " فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره " (ابن جنّي الخصائص I / ص 110) . إذ لا يجوز أن يحدث المتكلّم لفظا مؤدّيا لمعنى دون أن يشكّل جملته إعرابيّا تشكيلا يحدّد العلاقات العامليّة ، أو معاني الإعراب المخوّلة للقول أن يؤدّي معناه (الخصائص ، I / ص 76) ينجرّ أنّ اللّفظ ، ليس الحقيقة الاختباريّة الوحيدة ، بل معناه أيضا ، وتوجيهه الإعرابيّ . فالنّحو من حيث هو معقول عن منقول ، فيه اللّفظ منقول عن الواقع اللّغوي ، والمعنى منقول عنه أيضا ، فكلاهما حقيقة تلاحظ في استعمال المتكلّمين ، فليس المعنى في النّظريّة النّحويّة القديمة مستوى تأويليّا يُستخرج بتحليل اللّفظ ، بل مستوى تكوينيّ ، يكوّنه المتكلّم ويلاحظه الدّارس كما يلاحظ اللّفظ . فليست المطابقة بين اللّفظ والمعنى أن يجعل المعنى الذي يستخرجه من اللّفظ موافقا للّفظ ، بل المطابقة أن يكون وصفه موافقا للمعنى الذي أحدثه المتكلّم بتوجيه

الإعراب في الواقع اللّغوي ، وهو واقع مجسّد في " انتحاء المثال " لكلام العرب ، لا في كلام بعينه ، كما بيّنّا .

ليس من الفضول أن نؤكّد أنّ المعنى ، في كثير من النّظريات النّحويّة الحديثة ، مجرّد مستوى تأويليّ ، أي يقدّم على أنّه حقيقة تستخرج من معالجة المعطيات اللّغويّة ، وهو في أحسن الحالات تأويل تُسند نتائجه إلى مقاصد المتكلّم . وفي رأينا أنّ اعتبار المعنى حقيقة لغويّة كاللّفظ ، ومعطى اختباريّا قابلا للمعالجة ميزة في النّظريّة النّحويّة القديمة جديرة بالاهتمام . وجدير بالاهتمام أن ندرس تمثيلها في إطار دراسة شاملة للتّمثيل تنطلق من اعتباره مرحلة أولى في معالجة المعطيات ، كما بيّنّا (انظر رأيا آخر في اللّفظ والمعنى في كشو 1997 ص 37 ، 41) .

هذه بعض الخلفيّات النّظريّة والمنهجيّة استخرجناها من تمشّي الرّسالة ، حتّى نضع إجراء صاحبها في إطار " الثّقافة النّحويّة الفاعلة في تكوين النّص النّحويّ " ولا يطرح ابن هشام ما بيّناه في هذه الفقرات الستّ على مثل الوضوح الذي توخّيناه . فليس من شأن النّظريات القديمة أن تصف مناهجها . فهذه عادة سنّتها الابستمولوجيا الحديثة في العلوم اللّسانيّة .

II ـ الشّكل الإعرابيّ وتمثيل المعنى في المثال الأوّل

II . 1 ـ انتحاء المثال الأوّل لأقوال القائلين

ندرس خصائص توجيه الإعراب نحو تطابق اللّفظ والمعنى ، في المسائل السّفريّة ، اعتمادًا على المثال الأوّل خاصّة مبتدئين بالإشارة السّريعة إلى مميّزات التّمثيل فيه كما حدّدناها في الفقرات السّابقة ، والمثال هو :

(1) . فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار .

هذا المثال كلام (Phrase) ، أي جملة مستقلّة ، وله صيغة ومعنى . فأمّا الصّيغة فالاسمية نوعها ، وأمّا المعنى فنوعه الخبر . ولو اختار الفعليّة لكان الكلام أبسط . إلاّ أنّ الاسميّة أقوى في معنى الابتداء " ومعنى الابتداء التّنبيه " (المبرّد ، المقتضب ج IV / ص 126) ، إذ به تجلب السّامع إلى المبتدإ المتحدّث عنه " فإذا ذكرته ، فإنّما تذكره للسّامع ، ليتوقّع ما تخبره به عنه " (المرجع نفسه) . فهذه الصّيغة للكلام أقوى دلالة على معناه ، ومعناه خبر قائم على معنى آخر من معاني الكلام النّحويّ ، وهو النّفي .

أمّا المنفيّ فهو " الملك ". ولاختيار هذا الفعل في صناعة المثال قصد ، يدرك بالنّظر في المعجم المختزل المستعمل في صناعة النّحو . فهذا لفظ يرد في معاني النّحو في أبواب كثيرة منها الإضافة وأهمّها ما يذكر في معاني اللام وتأتي في سياق معاني الاستحقاق والاختصاص (المغني ، ص 228 ، 229) وكلّ ما فيه معنى النّسبة ، أكانت على الحسّ ، أم كانت على العقل . والحسّ إلى النّفس أقرب ، والتّمثيل بامتلاك المال أوضح من التّمثيل بامتلاك الفضائل . فكان الدّرهم والدّينار أبلغ في التّعبير عن شيئين من صنف واحد قابلين لمقولة " الملكيّة " الأدبيّة والماديّة ، وقابلين لعمليّة المقارنة .

فالمثال خلاصة لأمثلة تنفي عن المتحدّث عنه (أو المخبر عنه) ، نسبة في معنى الملكيّة والاستحقاق والاختصاص ، وهو وإن شمل الماديّ من النّسب فهو ينطبق على امتلاك الفضائل في مثل " فلان لا يُضرّ بنملة فضلا عن إنسان " .

II . 2 ـ اللّفظ في المثال الأوّل والنّقص في معنى إعرابه

لو كان هذا المثال قولا بلا إعراب لكان لفظا ، كما بيّنّا ، إلاّ أنّ إعرابه ناقص . وليس النّقص في استعمال المتكلّم وسماع المخاطب ، مادام

المثال انتحاء أقوال حادثة بين النّاس بلا إشكال ، إنّما النّقص في استيعاب النّظريّة للواقع . وقد يُخيّل لقارئ حديث غير متشبّع بأسرار الصّناعة ، أنّه إذا أتمّ ضمّ شفتيه وفتحها وكسر شفته السّفلى إلى أسفل ، قد أتمّ الإعراب . وليس من ذلك شيء . إنّما هو لفظ الإعراب ، لا معناه . فليس لدارس أن يتمّ إعراب المتكلّمين عمّا اختلجت به نفوسهم ، إذا لم يوجّه المعمول إلى عامله فأجرى التّعليق . وهو ما اصطلحنا عليه بالتّشكّل العامليّ . فإذا أجرينا هذا التّشكّل على الصّورة التّاليّة [1] تبيّنت لنا حدود اللّفظ في استكمال القول لمعناه :

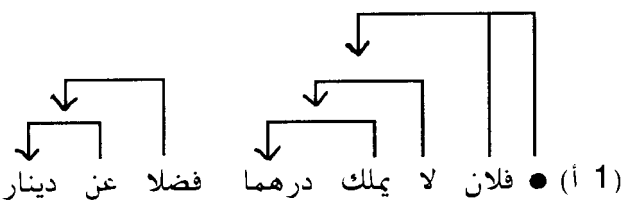

إذا عبّرنا عن العمل بسهم مبدؤه العامل ومنتهاه المعمول ، فخلوّ الجملة في وسطها من سهم رابط تبصير رمزيّ بخلوّها من معاني الإعراب من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة ، لكنّ ابن هشام لا يثير القضيّة كاملة . فقضيّته لا تجاوز توجيه النّصب في " فضلا " .

معاني الإعراب الحاصلة في اللّفظ هو أنّ المبتدأ والخبر كلاهما مرفوع بالابتداء ، ورمزه هنا هو النّقطة . والعلّة في اختيارنا تشارك الإثنين في عمل الرّفع ، دون الآراء الأخرى (ن الأنباري، الانصاف ج I / ص 44 ، 50) أنّه المختار في شرح شذور الذّهب (ص 170) .

(1) نرمز لعمل العامل في المعمول بالرمز أ ب ولما كان المعمول تمام العامل في النظريّة النحويّة العربيّة فإنّ هذا العامل إذا عمل بدرجة ثانية في معمول ثان رمزنا لذلك بـ أ ب جـ . يجد القارئ التّفصيل في (الشريف ، 1993 القسم الرابع) . وهي رموز تختلف عن التشجيرات البنويّة والتوليديّة وعن تتويجات تنيار (Tesnière)

الواضح في الخبر أنّ الفعل يعمل النّصب في " درهما " وأنّ " لا " أداة نفي دخلت على الجملة بعد أن عمل بعضها في بعض حسب نظريّة المبرّد (المقتضب ١ / ص 8) وتعبير سيبويه (١ / 235) . ولا أعلم أحدًا رفضها . فالسّائد أنّ السّلب يدخل على الجملة كاملة فتتحوّل عن الايجاب (| + ج| ⟵ | - ج|) ، ولا يدخل النّفي على الفعل قبل دخول الفعل على الفاعل .

لكن حسب المبيّن في (1 أ) ، إن كنّا نعلم أنّ " فضلا " تعمل في " عن دينار " ، أي في المركّب الإضافي (الحرفي) ، وأنّ " عن " تعمل في دينار ، أي في المضاف إليه (مجرورها) ، فإنّنا لا نعلم أنصب " فضلا " بالفعل يملك أم لا . لذا رسمنا المركّب من العامل والمعمول " فضلا عن دينار " ، وهو غير متعلّق بعامل . فهو محروم من المعنى الذي يأتيه من العامل . وهو وإن كان ذا معنى داخليّ لأنّه تامّ " بعمل بعضه في بعض " ، حسب تعبير سيبويه فهو غير موضوع على معنى يربطه ببقيّة الجملة ، ما لم نعيّن عامله . هذا مفاد إشارتنا في الفقرة (١ / 2) أنّ المثال المحلّل لفظ ذو معنى ناقص ، وليس لفظا بلا معنى .

هذا النّقص حاصل عندنا . لكن المستعملين للأقوال الممثّلة بالمثال (1) يفهم بعضهم بعضا ، فلا نقص عندهم في المعنى . فالمعنى موجود في الواقع وجود اللّفظ كما ذكرنا في الفقرة (١ / 6) .

II . 3 ـ تمثيل المعنى في المثال الأوّل

أكّدنا مرارا أنّ المعنى ، عند المستعمل كامل كما بيّنّا في الفقرة (١ / 4) . وأنّ المعنى النّحويّ يكتمل بإجراء معاني الإعراب في المعاني الأساسيّة للكلم لتكوين قول لا يستقيم كلاما مفيدا إلاّ بمعنى من معاني الكلام النّحويّة من خبر وإنشاء .

مثّل ابن هشام هذا المعنى الحاصل بأن حلّله ، كما تحلّل القضايا ، إلى معانيه المتضمّنة فيه ، كما بيّنّا في الفقرة (١ / 5) بمثال " زرْني وأزورُك " .

ولفظه كما ورد عنده هو :

(1 أ) أمّا قوله " فلان... دينار " فمعناه : " أنّه لا يملك درهما ولا دينارا وأنّ عدم مُلكه الدّينار أولى من عدم ملكه الدّرهم " وكأنّه قال " لا يملك درهما فكيف يملك دينارا " .

إذا رمزنا لكلّ قول من صنف الكلام بـ " ق " ورمزنا للاسم المركّب بـ " أنّ " بالرّمز " ن " ، فالصّورة العامّة للمعنى قدّم على الشّكل التّالي :

(1 أ) أمّا قوله " ق 1 " فمعناه " ن 1 " و " ن 2 " وكأنّه قال " ق 2 ". أو : معنى " ق 1 " هو " ن 1 " و " ن 2 "، وهو ك " ق 2 " .

يبدو إذن أنّ الجملة المحلّلة ذات معنيين قد يكونان منفصلين انفصالا يجعل فهم أحدهما لا يلزم عنه فهم الآخر ، أو متكاملين يلزم أو يمكن أن يلزم عن فهم أحدهما فهم الآخر .

نرقّم المعنيين بـ (1 ب) و (1 جـ) كما يلي :

(1 ب) فلان لا يملك درهما ولا دينارا وعدم ملكه الدّينار أولى من عدم ملكه الدّرهم .

(1 جـ) فلان لا يملك درهما فكيف يملك دينارا .

الواضح من المقارنة بين (1 ب) و (1 جـ) ثمّ بينهما وبين (1 أ) ، أنّ الجزء " فلان لا يملك درهما " هو في الآن نفسه الجزء المشكّل في (1 أ) تشكيلا عامليّا متواصلا غير منقطع ، والجزء المشترك بين (1 ب) و (1 جـ) . فهو إذن الجزء الذي لا خلاف في فهمه إعرابا فلا في فهمه معنى . وما بعده منقطع في التشكّل في (1 أ) ، ومختلف في فهمه بين (1 ب) و (1 جـ) وذلك أنّ (1 جـ) مركّبة بألفاظ تختلف عن ألفاظ (1 ب) وتتشكّل عامليّا تشكّلا مخالفا، وتحمل من معاني الكلام ما ليس

في قرينتها . هذا يؤكّد صحّة (1 أ) باعتبارها تمثيلا لقصد ابن هشام ، ويُشجّعنا على مواصلة البيان بإبراز بعض القواعد النّحويّة الشّكليّة المتضمّنة في قوله. ذلك أنّ (1 أ) وإنْ مثّلناها بـ (1 أ") ووضّحناها بـ (1 ب) و (1 جـ) ، فإنّها حسبما يتبيّن من (1 أ") غير متجانسة العناصر ، لكونها تشمل أقوالا من جنس الكلام والجملة ، وأسماء من جنس المصادر الصّريحة والمؤوّلة . وحسّنا أنّ ابن هشام ، رغم تعبيره ، يعالجها وكأنّ معنى الجملة المحلّلة متجانس العناصر . لذا نحاول في ما يلي تمثيل " تمثيله للمعنى " على صورة رمزيّة . وسنحاول تبرير تصرّفنا بقواعد من النّحو لا يشكّ المتدرّب على فنون الصّناعة أنّ ابن هشام قصدها ، وثناه عن ذكرها أنّها مختزلات معهودة للجمل .

II . 4 ـ التّمثيل الرّمزي لمعنى المثال الأوّل (1 ب)

إنّ (1 ب) حسب تعبير النّحاة كلام . والكلام في تصنيف الأبنيّة عند النّحاة العرب نوع ينضوي تحت جنس الجملة ، فهي الأعمّ وهو الأخصّ ، إذ كلّ كلام جملة وليست كلّ جملة بكلام . فشرطه الإفادة بخلافها . ونتيجة هذا الشّرط حسن السّكوت عليه . وعلامة السّكوت في الرّموز العصريّة هو (#) ، وهو علامة الاستقلال إذ استعمل للجملة . وكثيرا ما اختار ابن هشام تسميّة الكلام بالجملة المستقلّة لأنّ الجملة إذا استقلّت كانت كلاما. وهو شأنه في هذه الرّسالة . فلا نجاوزه إذا رمزنا للجملة الواقعة كلاما بـ |# ج #| . وقد نحذف علامة السّكوت تخفيفا .

والجملة إسناد . والإسناد معنى له لفظ به يعبّر القائلون . وكل ما كان على معنى جاز لفظه على أبنيّة مختلفة . والأصل في الإسناد بناؤه على جزءين . وعلى هذا الوجه جرى لفظه . وما كان معناه الإسناد ولم يجر على لفظين وإن تقديرا ، فليس إسنادًا أصليّا ، ولولا اعتبار اللّفظ لكان التّمييز بين الإسناد والحمل لغوا ، ولما اختار النّحاة والمناطقة الفرق

في المصطلح . ذلك أنّ الإسناد من باب الجملة، والحمل من باب القضيّة . والجملة قول يؤتى معناه من لفظه . أمّا القضيّة فقول معتبر بمعناه دون لفظه . وقد يكون اللّفظ على غير لفظ الإسناد ومعناه قضيّة ، كالإضافة اللّفظيّة معناها إسناد وليست إسنادًا أصليّا . وكلّ ما كان إسنادًا ولم يكن أصليّا فمُجراه على الصّفات والمصادر والظّروف والحروف . وجميعها مختصرات تغنيك عن الإسناد ، ولا تقف دون الرّجوع إليه . (انظر الرّضيّ ، شرح الكافيّة ج I / ص 32 ، 33) .

إذا اعتبرنا ، أو بالأحرى ، لم نهمل في اعتبارنا ، أنّ ابن هشام نحويّ كبير ، ويجيد " الصّناعة " ، ويعرف دواخلها ، فليس من الافتراض في شيء أن نرى في اختزالاته الإسناديّة جملا مقصودة في المعنى دون اللّفظ ، أرسلها على وجه التّأليف دون التّحليل ، حسب قواعد النّحو .

من قواعد النّحو أنّه يجوز في العطف حذف العامل والاكتفاء بعطف المعمولين على سبيل الاشتراك في العامل ، كما يجوز تكرارُه عند الحاجة إلى التّأكيد أو غيره ، وذلك دون تغيير المعنى .

إذا رمزنا للعامل بـ " عا " وللمعمول بـ " مع " و " للعمل في ... " بالعلامة " x " فالقاعدة هذه ضرب من ضروب التّكافؤ بين الأبنيّة ونعبّر عنها بـ :

قا 1 = عا 1 .(مع 1 + مع 2) ● <—> ● (عا 1 x مع 1) + (عا 1 x مع 2) .

وهي قاعدة متضمّنة في باب عمل الحروف غير المختصّة ، وصريحة في باب العامل في المعطوف . وأوّل صياغة واضحة لها في تاريخ النّصّ النّحويّ واقعة في كتاب الأصول لابن السّرّاج (انظر ج II / ص 69) .

بمقتضى هذه القاعدة يكون معنى (1 ب) التي هي " فلان لا يملك درهما ولا دينارًا " هو نفسه لو قال " فلان لا يملك درهما ولا يملك دينارًا " .

ومن قواعد النّحو أيضا أنّ المصدر الصّريح والمصدر المؤوّل اسمان واقعان على معنى واحد ، وأنّ الفعل مع معموله يعبّر عنه باستبدال الفعل بالمصدر بفضل دلالة الحدث ، وأنّ الإسناد إذا كان اسميّا فالتّعويض يقع بمصدر " كان " ، وأنّ الجملة إذا كانت سالبة في حيّز حرف من حروف النّفي ، جعل المصدر مضافا إليه في حيّز المصدر " عدم " .

إذا رمزنا للموصول بـ (أن) جاعلين القوسين ـ حسب العرف ـ علامة على إمكان الاستغناء عنه في بعض المواضع ، وكذلك في ما يخصّ النّفي (-) والمصدر الدّالّ عليه (عدم) فلنا القاعدة التّقريبيّة التّاليّة :

قا 2 = [(أن) (ـ) ج] * <—> * (عدم) + مصدر

هذه القاعدة الثّانيّة قاعدة تأليفيّة لقواعد مشتّتة وردت في كتب النّحو وأحسن جمع لها ، في رأينا ، ما وضعه في العصر الحديث عبّاس حسن في النّحو الوافي (انظر ج I / ص 416) .

نزعم اعتمادا على هذه القواعد أنّ المعنى الذي يقصده ابن هبشام بـ (1 ب) المذكورة أعلاه يمكن التّلفّظ به على الصّورة التّاليّة :

(1 ب') فلان لا يملك درهما ولا يملك دينارًا و (أنّه) لا يملك دينارا أولى من (أنّه) لا يملك درهما .

وهو تلفّظ وإن تميّز بصفاء التّعبير عن المعنى المقصود فإنّه لا يجوز من بليغ . فهذا ما ثناه عن ذكره . أمّا القواعد فقد ثناه عنها شيوعها في ثقافة العصر ، وكثرة استعمالهم لها في استخراج القضايا المنطقيّة في الفلسفة والكلام والفقه والتّفسير والنّحو .

إذا طبّقنا هذه القواعد فمعنى الجملة " فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار " مركّب من جملتين فقط هما :

(11) لا يملك فلان درهما

(12) لا يملك فلان دينارًا

تدخل الجملتان في علاقات نحويّة تقوم على العطف والتّفضيل من صنف ما ذكرناه أعلاه في (1 ب) ، ونعيده على صورة جملة فعليّة كما يلي :

(13) لا يملك فلان درهما ولا يملك دينارا و(أن) لا يملك الدّينار أولى من (أن) لا يملك درهمًا .

إذا عبّرنا عن الجملة (11) بـ (– ج1) ، والجملة (12) بـ (– ج2) تحصّلنا على التّمثيل الرّمزي التّالي :

(14) | – ج1 | و | – ج2 | و | – ج2 > – ج1 | .

وهو تمثيل يقوم إضافة إلى دالّة الجمع ، على الدّالّة | > | الدّاخلة في نظام العلاقات . وهذا أمر يستحقّ التّعليق .

إذا تركنا جانبا ما يؤكّده بعض الدّارسين من أنّ المنطق العربي ، في عصر ابن هشام ، قد انفتح على منطق العلاقات (فاخوري 1981 ، ص 99) ، لعدم اتّصال القضيّة بالنّحو اتّصالا مباشرا ، فلا يمكن أن نغفل ما يؤكّده البعض الآخر (Libera 1993, p 87) من أنّ النّحاة سبقوا المناطقة في إدراك العلاقات حسب تحليله لمناظرة السّيرافي ومتّى .

ثمّ إنّنا إذا علمنا الحركة الثّقافيّة التي سعت ابتداء من الغزالي خاصّة، إلى التّقريب بين المنطق والعلوم النّقليّة ، فإنّنا لا نستبعد أنّ ابن هشام باعتباره نحويّا كبيرا لا يجوّز لنفسه أن يقدّم للمفسّرين والفقهاء نظاما نظريّا أضعف من نظام المناطقة .

II . 5 ـ التّمثيل الرّمزي لـ (1 جـ)

أمّا المعنى (1 جـ) ونعيده هنا للتّذكير :

(1 جـ) لا يملك درهما فكيف يملك دينارًا

فمن الواضح أنّه يتركّب من | ـ ج1 | ، ومن جملة ثانية استفهاميّة ، تختلف عن إثبات ملك الدّينار | ج2 | وعن نفيه | ـ ج2 | . فهي ظاهريًا مخالفة لـ (12) لقيامها على الاستفهام لا التّقرير .

لا شكّ ، هنا أيضا ، أنّ ابن هشام يواصل موقفا ورد عند سيبويه وهو إدراج النّفي والاستفهام في صنف واحد سمّاه غير الواجب (الكتاب ا / ص 145) . فقد بنى في كتبه مبحث الفاء السّببيّة ومبحث الحصر على فكرة شيخ النّحاة . وهذا ما صرّح به في أبسط كتبه (شرح شذور الذّهب، ص 239 ـ 240). فالاستفهام كالنّفي غير موجب. وهذا ما يخوّل للاستفهام أن تعوّض أداته أداة النّفي في الحصر ، وأن يفيد الإنكار ، أي معنى النّفي .

هذا ما يبرّر أنّ ابن هشام قدّم (1 جـ) وكأنّها عطف بين (11) و (12) . إذا رمزنا للاستفهام بـ | ± ج2 | في مقابل إثباتها | + ج2 | ونفيها | ـ ج 2 | أنتجنا التّكافؤ التّالي بين (12) " لا يملك فلان دينارًا " والجملة " كيف يملك دينارًا " :

(15) | ـ ج2 | ⟷ | ± ج2 | .

وإذا علمنا أنّ الفاء تفيد علاقة السّببيّة (مغني اللبيب ، ص 175) ، وأنّ السّببيّة تفيد أنّ ما قبلها إذا كان كان ما بعدها ، فإنّ الفاء في (1 جـ) قابلة للرّمز | ⟶ | فيكون تمثيل | 1 جـ | رمزيًا هو (16) :

(16) | ـ ج1 | ⟶ | ± ج2 | .

II . 6 ـ فائدة التّمثيل الرّمـزي

الخلاصة أنّنا إذا انطلقنا من لفظ المثال الأوّل باعتباره قولا خاليا من المعنى ، جاعلين له الرّمز | ج0 | واعتبرناه شرطا لحصول المعنى، بحيث إذا كان اللّفظ كان معناه ، وإذا رمزنا للعبارة " كأنّه " بعلاقة تقريب ≃ ، فاعتمادًا على (14) و (16) الماضيتين نرمز للعلاقة بين لفظ المثال ومعناه على الصّورة التّاليّة :

(17) ج0 ⟵ (– ج1 و – ج2) و (– ج2 ⟵ – ج1)

ج0 ⟵ (ج1 ⟵ ± ج2) .

تمثّل (17) محور النّظر في تطابق اللّفظ والمعنى .

ما هي الفائدة من هذا التّمثيل ؟

إنّ التّمثيل الرّمزي ، إضافة إلى كونه وسيلة بصريّة للمحافظة على الدقّة في التّعبير العلمي ، منهاج متّبع في تاريخ العلوم الشّكليّة . هذا ما فعله لوكازوفتش وبوكنسكي (Bochenski, Lukasiewicz) مع منطق أرسطو (Blanché, 1970, pp 8-9) ، وفاخوري مع المنطق العربي ، وهذا أيضا ما اتّبعه رشدي راشد، وغيره، في تمثيل الرّياضيّات (Rashed, 1997, II / p 17) فهذا التّمثيل باعتباره " لغة " حديثة في العلم تخالف أسلوب القول القديم ، وسيلة جيّدة لقيس العلم القديم بعد تمثيله تمثيلا حديثا . والأحسن في النّحو العربي ، لقياس قيمته ، أن يمثّل على صورة غير بعيدة عن المتّبع في تمثيل علومهم الأخرى كالمنطق والرياضيات وعلم الفلك .

لقد مثّل المنطق في العلوم القديمة المنهج العلمي للوصول إلى الحقيقة . وكانت وظيفته شبيهة بالرّياضيّات في العصر الحديث . فقد كان مثلها يُستغلّ في تحقيق الصّرامة العلميّة ، مع اعتبار خصوصيّات المادّة

المدروسة دون إهمالها . فليس من الصّحيح أنّ النّحاة في العصور المتأخّرة أسقطوا المفاهيم المنطقيّة على الوقائع النّحويّة الطّبيعيّة بدون تمييز بين " المنهج ومفاهيمه " وواقع " الظواهر المدروسة " . فقد كان للمنطق ومفاهيمه دور المنهج المراقب لصرامة الصّياغة العلمية في وضع الحدود المعينة على " تصوّر " العناصر النّحويّة ، وفي إجراء التّمشّي الكفيل بإقرار قواعد " تصدّقها " المعطيات . إنّ المنهج المنطقي القاضي بأن يشمل الحدّ كلّ العناصر ، وبأن تستوعب الصّياغة الوقائع حتّى " تصدّق "، منهج موضوع عندهم لبلوغ المطابقة الاختباريّة لا الخروج عنها . وهذا لا يمنع انزلاق المنهج نحو الإسقاط النّظري ، فهذا وارد حتّى الآن والأمثلة اليوم كثيرة في العلاقة بين الفيزياء الفلكيّة والرّياضيّات . فمن النّزاهة ألاّ نسرع إلى التّعميم ، ثقة في علماء يميّزون بوضوح بين الصّناعتين : صناعة النّحو وصناعة المنطق . ومن المفيد أن نعبّر رمزيّا عن صرامتهم التّعبيريّة التي وضعوا لها قواعد في الصّيّاغة مراقبة أشدّ المراقبة ، لاستخراج ملامح النّظريّة النّحويّة في فترة تحوّل " في الثّقافة العلمية الإنسانيّة " .

III . دور الإخلال بالمعنى في دحض التّوجيه الإعرابي

III . 1 ـ أهميّة الدّحض

من مظاهر الصّرامة في تحديد التّوجيه المناسب إلى إحداث التّطابق اللّفظي المعنوي على صورة تحقّق المطابقة الاختباريّة ، أو تصديق القاعدة بجعلها موافقة للفظ المثال ومعناه كما حدّد في الفقرتين (2/2) و(3/2) ، أن استعرض ابن هشام تأويلين مختلفين للتّوجيه الإعرابي ، قبل تقديم رأيه ، أحدهما للفارسيّ والآخر لأبي حيّان . وليست الصّرامة في طريقة الاستعراض والنّقد ذاتها فقط ، بل هي بالخصوص في منهج الدّحض .

أهميّة هذا البحث أنّه في الآن نفسه يعين على تصوّر المنهج والمفهوم . إنّه من ناحية يقرّ دور التّطابق بين اللّفظ والمعنى ، باعتبارهما حقيقتين اختباريتين في تكذيب هذا التّوجيه أو ذاك . وكأنّ التّوجيه مجرّد افتراض علمي في مقاربة الوقائع ، وهو من ناحية أخرى يجلو عن مفهوم الإعراب صدأ لازمه دهرا بسوء الفهم .

غرض هذا المبحث أن نرى بوضوح أنّ اللّفظ المعمول وعلاماته منطلق اختباريّ يقدح مجريات البحث عن خيط العلاقة الرّابطة بين هذا المعمول وعامله ، باعتبار هذا العامل مصدرا لطاقة معنويّة تنتقل بين أجزاء التّركيب لتحدث معنى بعينه دون غيره ، بحيث أنّ إصابة المعنى كالمصباح الشّاهد إذا اشتعل كان علامة على حسن الرّبط ، وإذا انطفأ كان العلامة المكذّبة لما اعتبرته من مصادر نقل المعنى في جهاز الجملة .

إنّ تكذيب الفارسي وأبي حيّان ، رغم بساطة النّصّ الذي اخترناه ، شاهد مهمّ على الدّرجة العلميّة التي بلغها النّحو العربيّ في تعامله صوريّا مع المنهج المنطقي القديم . وذلك قبل الفترة التي سمّيت في تاريخ العلوم بالثورة الغليليّة .

III . 2 ـ توجيه الفارسي وضعف التّعليق المباشر عن استيعاب المعنى

يقوم توجيه الفارسي على تقدير أصل للمثال الأوّل تكون بمقتضاه إفضلا ...| مفعولا مطلقا لفعل محذوف كما يتبيّن ممّا يلي :

(18) الأصل المقدّر : لا يملك درهما يفضل فضلا عن دينار

حـــذف : ⌀

(18') الفرع المنجز : لا يملك درهما ⌀ فضلا عن دينار

إنّ الفرع المنجز (18') يختلف عن الجملة (1) في أمرين : أوّلهما أنّ (18') تحتوي على موضع لا لفظ له في (1) ، والموضع كما قدّمناه معتبر معنى منذ الخليل ، وهو موضع شاغر ، إلاّ أنّه بفضل الأصل المقدّر (18) مملوء بمعنى الفعل " يفضل " العامل في " فضلا " . وبمقتضى ما يكون لـ (18) من تشكّل إعرابي تصبح (18') مرشّحة لأن تكون قولا لا لفظا وأن تكون صالحة لتحقيق التّطابق اللّفظي المعنوي . أمّا الأمر الثّاني فإنّ (18') خلافا لـ (1) الممثّلة بالتّشكّل العاملي (1 أ) المذكور في الفقرة (2/II) تستغلّ في تأديّة المعنى باعتبارها بنية ممثّة لبنية أخرى .

بيد أنّ تأويل المثال (1) بالزّوجين (18 ، 18') ، يجعل الفرق بين التّشكّل الإعرابي (1 أ) ، وتشكّل أصله المقدّر فرقا ضئيلا كما يتبيّن من المقارنة بين (1 أ) و (18 أ) التّالية فالفرق لا يجاوز التّعليق بـ " درهما " وهو أمر ممكن في (1 أ) :

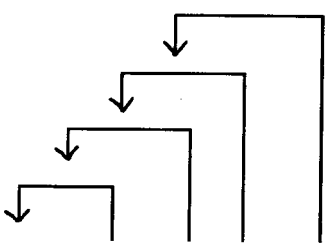

(18 أ) | فلان لا يملك | درهما | o فضلا عن دينار | | |

فالجملة ، حسب هذا التّمثيل ، فيها | ⊬ فضلا عن دينار | تقع تحت تسلّط " درهما " الواقعة تحت " يملك " كما يتبيّن في (1 أ) . وهذا يعني أنّ معناها ، لا يجاوز ، حسب ابن هشام المثال (19) الممكن تمثيله رمزيّا بـ (19') :

(19) فلان لا يملك درهما يزيد زيادة عن دينار

(19') - ج$_1$ ⊂ | يفضل فضلا ... |

وهو تشكيل يخالف (17) الممثّلة للمعنيين (1 ب) ، (1 جـ) اللذين اعتبرهما ابن هشام معنى للمثال (1) . وذلك أنّنا إذا حلّلناه إلى جملتين ، فإنّنا نجد إضافة إلى [- ج 1] جملة تقريريّة إثباتيّة ثالثة [ج 3] هي " يزيد الدّرهم زيادة عن دينار " . هذه الجملة الثّالثة تقع في حيّز " درهم " من الجملة الأولى ، أي داخلها كما نتبيّن من تكرار [19] على الصّورة التّالية :

(19") [- ج1 ⊂ + ج3]

إنّ الجملة في هذه الحالة معرّضة إلى أن تدلّ على أحد المعنيين التّاليين حسب إعراب [يفضل فضلا ...] نعتا أو حالا :

(20 أ) [فلان لا يملك [درهما يتّصف بكونه يفضل فضلا عن دينار]]

(20 ب) [فلان لا يملك [درهما وهو - أي الدّرهم - يفضل فضلا عن دينار]]

وذلك أنّ المعنيين لا يقتضيان المعنى (12) وهو عدم ملك الدّينار ، بل يقتضيان أنّ متكلّما مّا جعل الدّرهم يفضل الدّينار .

ولا يصلح الأمر بترك التّقدير (18 ، 18') ، لأنّ عدم التّقرير يستدعي تعليق [فضلا ...] مباشرة بالدّرهم وهو تعليق لا يكون حسب أبي حيّان الأندلسي ، نقلا عن رسالة ابن هشام ، إلاّ إذا اخترنا الأصل (21) أو الأصل (22) ، حسب ميلنا إلى إحدى النظريّتين الكوفية أو البصريّة :

(21) التّأويل الكوفي : الأصل المقدّر : لا يملك درهما فاضلا عن دينار

↓ تحويل إلى مصدر :

الفرع المنجز : لا يملك درهما فضلا عن دينار

(22) التّأويل البصري : الأصل المقـدّر : لا يملك درهما ذا فضـل عن دينار

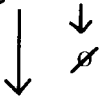

حذف مع تعديل : ∅

الفرع المنجـز : لا يملك درهما (∅) فضلا عن دينار

وهما تأويلان يرفضهما أبو حيّان ، حسب ما نقل ابن هشام ، ولا يختلفان عن المعنى (20) .

بنـاء على مـا مـرّ وباعتمـاد (11 ، 12 ، 13 ـ 17) انطـلاقـا من (1 ب ، 1 جـ) ، ينهي ابن هشام رأيه في توجيه الفارسي بقوله :

" فهـذا منتهى القـول في توجيـه إعـراب الفـارسي وأمّا تـنزيله على المعنى المـراد فعسير " ص 123.

III . 3 ـ توجيـه أبي حيّان والصّورة المنطقيّة لتسلّط النّفـي

قام توجيه أبي حيّان على تأويل يقوم على تسلّط النّفي الوارد في المثال الأوّل . والمرادُ بالتّسلّط ما نسمّيه اليوم بمدى النّفي (Portée de la négation) ، وهو ما نلاحظه من فروق بين الجمل التّاليّة :

(23) أ ـ لم يكتب زيد رسالة ، بل كتب قصّة .

ب ـ لم يكتب زيد رسالته ليلا ، بل صباحا .

جـ ـ لم يكتب زيد رسالة حبّ ، بل قصّة .

د ـ لم يكتب زيد رسالة حبّ ، بل رسالة عاديّة .

هـ ـ لم يكتب زيد رسالته ليلا وهو يبكي ، بل كتبها وهو يضحك .

ففي هذه الأمثلة ، وبالاستعانة بالرّائز " بل " . نلاحظ أنّ النّافي لا يمتدّ إلى كل العناصر ، بل يصيب نسبة من نسب الجملة .

يبدو ، من كلام ابن هشام ، أنّ للنّحاة تصوّرا واضحا عن هذا المفهوم ، يجاوز الوعي بوجود المدى إلى معالجة تقوم على تكوين مقابلات بين الجمل السّالبة وما يناظرها ، أو يكافئها معنى .

انطلق أبو حيّان حسب ابن هشام من إمكان تسليط " النّفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته " (الرّسالة ، ص 123) ، ومثاله فهم النّفي على أنّه حكم بعدم عاقلية الرّجل في الجملة :

(24) ما قام رجل عاقل

إذا كانت الجملة (24) نفيا للجملة (25) الموالية ، حسب ما سنّه المبرّد أي نفيا لنسبة الفعل إلى الفاعل الموصوف (وهو محتوى رمزنا لنفي | + ج | بـ | - ج | الممكن قراءتها | لا ج | حسب ما اعتاد القدماء) :

(25) قام رجل عاقل

فإنّ (24) بطبيعة الحال ، لا تكون عند أبي حيّان نفيا للجملة (26) :

(26) قام رجل غير عاقل (يقول المناطقة : لا عاقل) .

مادام المنفيّ نسبة القيام إلى رجل موصوف بأنّه عاقل ، لا نسبة القيام إلى الرّجل مطلقا ، ولا نسبة القيام إلى غير العاقل .

هذا المعنى في تسلّط النّفي (أو مداه) هو ما جعل معنى (24) جملة تنتسب إلى شكل نحويّ آخر تمثّله (27) حسب أبي حيّان في ما ذكره ابن هشام :

(27) لا رجُلَ عاقل فيقومَ

وهو شكل نحويّ نادر ومعقّد، إذ يقوم على استعمال الفاء السّببيّة، وهي قليلة ، ويقوم على شرط نادر من شروط نصب الفاء ، وهو

النّصب بالفاء بعد النّفي ، ثمّ اختار من النّفي أقلّ ما يكون منه مع الفاء وهي النّافيّة للجنس .

إن كنّا نؤكّد النّدرة فليس أنّنا نساير الظّافرين بما يسمّونه " تمحّل النّحاة " . ذلك أنّ اختيار النّادر في الاستدلال اختيار ذو قيمة منهجيّة ، إذا كان القصد منه مثلا اختيار قدرة النّظريّة على التّكهّن بالظّواهر قبل ملاحظتها ووضعها . ولاسيّما في عصرنا هذا ، ومنذ استحداث - كما يظن البعض - تشمسكي هذا التّمشّي في اللّسانيّات على غرار ما يقع في الفيزياء ، وغيرها من العلوم الصلبة ، لإقرار بعض المبادئ في النّحو الكلّي أو بعض الظّواهر كظاهرة الفجوات الطّفيليّة (Rouveret, 1987, p 8 - Chomsky, 1987, p 122, 173) . بل نؤكّد النّدرة لكونها دليلا على ما زعمناه من كون النّحاة يؤدّون معاني الأقوال بمعاني أقوال أخرى تأدية مقصودة ذات صلة بمفهوم المعنى النّحويّ عندهم . فليست الجملة (27) تأدية عفويّة لمعنى (24) ، بل تأدية مبحوث عنها ، ومقنّنة بتمشّ منهجي واضح مسيّر بنظريّة نحويّة ذات أبعاد تطبيقيّة في معالجة النّصوص الأدبيّة بحثا عن معناها ، والنّصوص الشّرعيّة احترازا من الخطإ في فهم أحكامها .

والدّليل على ما نقدّم ، ما نقله ابن هشام من حرص أبي حيّان على تعميم ما سمّيناه في أطروحتنا بتشارط الجمل ، حسب المبيّن في الأزواج التّمثيليّة التّاليّة (28 - 31) ، حيث (أ) شاهد و (ب) معناه المشارط له على غرار (27) بالنّسبة إلى (24) :

(28) أ - على لاحب لا يهتدى بمناره

ب - لا منار لهذا الطريق فيهتدى به

(29) أ - ما لأنيس به حسّ

ب - لا أنيسَ به فيكونَ له حسّ

(30) أ ـ فما تنفعهم شفاعة الشّافعين

ب ـ لا شافعَ لهم فتنفعَهم شفاعته

(31) أ ـ لا يسألون إلحافا

ب ـ لا سؤالَ فيكونَ إلحافا

إن صحّت التّأويلات في الأمثلة الزّوجيّة الماضية ابتداء من (24 ، 27) ، إلى (31 : أ ، ب) فالقياس يقتضي أن يكون معنى المثال (1) مخالفا لـ (1 ب ، 1 جـ) ، وللتّمثيل الرّمزي (17) . فالأصلح أن يكون على الشّكل :

(32) أ ـ | | لا + م اسمي + (...) | + فيفعَلَ (...) |

ب ـ لا درهمَ يملكه فيفضُلَ عن دينار

إلاّ أنّ الصّيغة الواردة عند ابن هشام هي :

(33) لا يملك درهمًا فيفضُلَ عن دينار

وهي صيغة لا تختلف جوهريّا ، من حيث البنية ، عن (19) فهي تتكوّن من | ـ ج 1 | " لا يملك درهمًا " وعلى نوع كلاميّ من | ج 3 | " يفضلُ فضلا عن دينار " إلاّ أنّ | ج3 | في المثال (33) وردت على خلاف (19') غير مثبتة إثبات تقرير، أو غير واجبة ، كما يقول سيبويه ، فقد كانت دالّة على الإمكان الذي اخترنا له الرّمز | ± ج | لذا فشكل (33) هو :

(33') | ـ ج1 ⊂ ± ج3 |

إنّ الشّكل (33') هو المسيطر على المثال (27) " لا رجل عاقل فيقوم " المقدّمة على أنّها معنى (24) " ما قام رجلٌ عاقل " .

إذا تناولنا الجملة (24) قبل نفيها ، بأسلوب حديث على غرار ما يكون عند المناطقة ، قلنا إنّها تقتضي " وجود رجل عاقل بحيث هذا الرّجل موضوع محموله قيامه " وهو ما يرمز إليه بـ " ∃س ، س (رجل) ، س (قام) " . وإذن فالنّفي لما كان نفيا لوجود جنس الرّجل فالمنجرّ عنه بالضّرورة امتناع القيام . لامتناع جنس الممكن من أفراده القيام .

من الواضح إذن أنّ (33') تشكيل رمزيّ نحويّ قابل للتّرجمة إلى الكتابة المنطقيّة ، وأنّ (27) " لا رجل عاقل فيقوم " بناء على ذلك إذا عبّرنا عنها بالتّعابير الحديثة فإنّنا لا نبالغ ولا نجازف إذا سمّيناها الصّورة المنطقيّة لـ (24) . إذن فـ (33) " لا يملك درهما فيفضل عن دينار " بالنّسبة إلى المثال (1) معنى مشكّل ، أو صورة منطقيّة ، حسب تعبير النّحاة التّوليديين حديثا .

III . 4 ـ إخفاق أبي حيّان في " تنزيل الإعراب " على المعنى

لمّا كانت الجملة (33) جملة حقيقيّة تؤدّي . في رأي أبي حيّان ، معنى الجملة (1) ، وإن كان التّعبير عنها لابن هشام ، فإنّها مبدئيّا من حيث هي جملة تؤدّي معنى قابلا للتّأديّة بجملة أخرى تختلف عنها وعن (1) ، ولكنّها تحمل نفس المعنى تقريبا ، إذ علينا ألاّ نغفل عن مبدإ النّحاة المقرّ لكون " التّغيّر في اللّفظ مؤذنا بالتّغيّر في المعنى " .

من المستقرّ في النّحو العربي ، منذ سيبويه ، أنّ الجمل المركّبة بالفاء السّببيّة تقبل نظريّا ، إذا حذفت منها الفاء ، جزم الفعل الذي كان منصوبًا بها . والجزم عندهم في معنى الجزاء . فيمكن للجملة نفسها أن يُعبّر عنها بتركيب ينتسب إلى عائلة {إنْ ...} . لذا يقول صاحب الكتاب في تفسير الجملة " ألا تقع الماء فتسبحَ " : " والمعنى في النصب أنّه يقول

إذا وقعت سبحت " (الكتاب ج III / ص 34) ، كما يقولُ في " حسبته شتمني فأثبَ عليه " إنّها في معنى " لو شتمني لوثبت عليه " ... " إذا لم يكن الوثوب واقعا " (ج III / ص 36) .

إذا صحّ هذا فإنّ (33) شكل رمزيّ قابل للقراءة الشّرطيّة . وهذا ما أفاده ابن هشام عن أبي حيّان إذ جعل معنى (33) حاملا لبنية | إذا ...| اعتمادا على الفاء ونصبها، كما جعل " لا " بمعنى الفعل الدّالّ على النّفي حسب القاعدة (34) التّاليّة المكوّنة مع تطبيقها (35) الجملة (36) انطلاقا من (33) :

(34) حرف ⟷ ففا (فعل + فاعل)

(35) لا ⟷ انتفى (أنفي)

(36) إذا انتفى ملكه للدّرهم كان انتفاء ملكه للدّينار أولى .

وإذن فمعنى (27) التي هي معنى (24) في الحقيقة هو (37) التّالية ومعنى (33) إذا دقّقناه فهو (38) :

(37) إذا لم يكن رجل عاقل لم يكن قيام منه

(38) فلان إذا لم يملك درهما لم يكن منه فضل عن دينار .

إنّ ابن هشام ، وإن لم يصرّح بعيوب هذا التّأويل ، فإنّه اعتمادًا على عدم قبوله للمعنى الظّرفيّ الشّرطي (38) عن (33) ، يكشف عن وعي حادّ بوجوب الصّرامة في اشتقاق القول المعبّر عن المعنى بوسائل الإعراب. فـ (38) لا توافق في شيء | - ج1 | المذكورة عندنا في (11). وهي " لا يملك فلان درهما ". فهذه وإن كانت غير واجبة ، حسب تعبير سيبويه ، فهي تقرّ بعدم الملك في حين أنّ (38) تجعله إمكانا ظرفيّا، وشرطا زمانيّا غير حاصل بالضّرورة والفعل . وهذا يكشف أنّ " لا يملك درهما " الموجودة في (33) غير واجبة وجوب الجملة المجانسة لها

لفظا في (11)، وخاصّة في (13) الممثّلة رمزيّا بـ (17). وذلك لكونها في سياق الإمكان المعبّر عنه بالفاء السببيّة والنّصب في (33) .

إنّ أقيسة أبي حيّان إذن مختلّة لا تحسن توجيه النّصب ، ولا تنجح في " تنزيل الإعراب على المعنى " المستفاد من الملاحظة الاختباريّة . هذا ما يجعل ابن هشام ينقده نقدا منطقيّا صارما ويطالبه بدقّة لم يطلبها من الفارسي . ولعلّ ذلك راجع إلى أنّه في عصر متأخّر . فعصر أبي حيّان عصر تقدّمت فيه الصّناعة النّحويّة ، وتطوّر فيه حذق المنهج المنطقي ، وفي عصر ابن هشام " أصبحت صناعة العربيّة كأنّها من جملة قوانين المنطق العقليّة " حسب شهادة ابن خلدون (المقدّمة ، ص 561) .

III . 5 ـ التّمييز بين صدق القول ومقتضاه

لاحظ ابن هشام أنّ الجملة (39) :

(39) ما جاءني قاضي مكّة ولا ابن الخليفة

جملة لا تعني بالضّرورة أنّ بمكّة قاضيا وللخليفة ابنا . فمعناها قابل للتّمثيل بالجملة (40) :

(40) لا قاضيَ بمكّة ولا للخليفة ابن فيجيئاني

وهي تمثيل الصّورة المنطقيّة ـ حسب التّعبير الحديث ـ أو المعنى الذي ارتضاه أبو حيّان للجمل السّالبة (24 ، 33) إلاّ أنّ الجملة تقبل أيضا المعنى (أو الصّورة المنطقيّة التّاليّة) أيضا :

(41) بمكّة قاض وللخليفة ابن لم يجيئاني

إنّ المقام هو الذي يحدّد المعنى المقصود أهو (40) أم (41) . ويمكننا أن نتصوّر مقامات مختلفة تجوّز الواحدة أو الأخرى . لكنّنا نهمل هذا

الجانب البعيد عن مشاغل ابن هشام ، وإن لم يكن بعيدا عن التّصوّرات المقاميّة النّحويّة المعتبرة في التّراث النّحوي ، كما سنرى .

من وظيفة النّحويّ ، منذ سيبويه ، أن يحدّد للجملة المقولة مقامها الممكن ، وأن يراعي القاعدة العامّة النّاصّة على التّوافق المقامي المقالي ، وأن يقبل أنّ هذا التّوافق يصل إلى حدود المطابقة بين القول وحالة الأشياء في الواقع ، وأنّ هذه المطابقة تسمّى عند أهل المنطق بالصّدق .

وإذا كانت الصّيّاغات الممثّلة للمعاني صياغات نحويّة ، فإنّ القواعد النّحويّة الصّارمة المؤدّية إليها معرّضة إلى أن تكون نفس القواعد المستعملة في الصّناعة المنطقيّة ، مادامت هذه الصّناعة تقوم في ذلك العصر بالدّور الذي تقوم به الرّيّاضيّات اليوم .

من الطّبيعيّ إذن أن يلتجىء ابن هشام إلى قاعدة منطقيّة تبرّر المعنيين وتمنع أحاديّة المعنى . وهذه مهمّة جديرة بنحويّ يرجع إليه الفقهاء .

" القاعدة الأولى - إذن - أنّ القضيّة السّابقة لا تستلزم وجود الموضوع بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه " (المسائل السفرية ص، 124). وهي قاعدة كان بإمكان ابن هشام أن يصوغها صياغة نحويّة تحجب المنطقة المعرفيّة المشتركة بين العلمين كأن يقول مثلا : " إنّ الجملة المنفيّة لا تستلزم وجود الفاعل (أو المفعول) في المقام الواقعي ، فهي ممكنة مقاميّا في حالة وجودها وحالة انعدامها في الواقع " .

لكنّ صياغتها المنطقيّة المشتركة بين العلوم أقوى ، ولا تضرّ بالمطابقة الاختباريّة لحقيقة اللّفظ والمعنى عند المتكلّمين . فهذه المطابقة مضمونة بالمثال (39) وتمثيل معنييه بـ (40) و (41) .

وقد مكّنت هذه القاعدة مع المثال (39) من مراجعة المثال (30) وبيان أنّ (30 ب) ليست الصّيغة الوحيدة لتمثيل المعنى ، بل يمكن تمثيله أيضا بـ (30 جـ) كما يظهر في ما يلي :

(30) أ - فما تنفعهم شفاعة الشّافعين

ب - لا شافعَ لهم فتنفعَهم شفاعته

جـ - لهم شافع لا تنفعهم شفاعته .

بفضل هذه القاعدة النّحويّة المنطقيّة يتبيّن أنّ تفضيل (30 ب) على (30 جـ) لا يرجع إلى أنّها تمثّل الاشتقاق الصّحيح والوحيد للمعنى ، بل يرجع إلى أنّها في مقام ثقافيّ يؤمن بالآية " من ذا الذّي يشفع عنده إلاّ بإذنه " ، فلا شافع لهم لـ " أنّ اللّه تعالى لا يأذن لأحد في أن يشفع لهم " (المسائل السّفريّة ، ص 124) .

من الواضح جيّدا أنّ ابن هشام يفرّق بين المعنى الذي يقتضيه الوجود الفعليّ للشّيء واعتقادنا في وجوده ، والمعنى الذي يقتضيه الكلام في ذاته . يقول : " وفرقٌ بين قولنا الكلام صادق مع عدم المسند إليه ، وقولنا إنّ الكلام اقتضى عدمه " (ص 124) .

فالثّابت من الجملة (39) مثلا أنّه إذا صدق عدم المجيء فإنّه يصدق أكان القاضي والأمير موجودين أم منعدمين ، فإذا لم يقع المجيء ولم يكونا موجودين فالجملة حسب ابن هشام تبقى صادقة . والإقرار بهذه الحقيقة يختلف عن الإقرار بأنّ الجملة (39) تقتضي المعنى (40) الذي ينصّ على عدم وجودها . بتعبير آخر ، يقبل ابن هشام أنّهما غير موجودين ، ولكنّه لا يقبل أن (40) معنى لـ (39) ، وأنّ الكفّار لا شافع لهم ، ولكنّه يرفض أنّ (30 ب) هو المعنى الوحيد .

ينتج عن هذا الاستدلال أنّ القواعد النّحويّة المنطقيّة تمنع أن تكون (33) (ونعيدها للتّذكير) معنى للمثال الأوّل :

(33) لا يملك درهما فيفضلَ عن دينار

فليست (33) غالطة لأنّها تعارض المعنى الذي رآه ابن هشام والذي مثّلناه بالمجموعة (1 ب، 1 جـ، 17) ، بل غالطة لأسباب نحويّة منطقيّة .

بهذه الطّريقة صان ابن هشام " المعنى " الذي رآه للجملة ، وبيّن في الآن نفسه خطأ التّوجيه الذي اقترحه أبو حيّان .

III . 6 ـ التّمييز بين نفي القيد ونفي المقيّد

من الأفكار الشّائعة أنّ التّخصيص والتّعميم من الظّواهر الدّلاليّة التي اهتمّ بها علم الأصول . وكثيرا ما يتوّهم الطّلبة ، تحت تأثير الدّراسات الحديثة ، أنّها من الجوانب التي أهملها النّحاة لانشغالهم بالرّفع والنّصب والعامل . وهذا أمر لا يدّعيه أصحاب الأصول من القدماء ، وذلك أنّ أقلّهم إن لم يكن نحويّا كالشّاطبي ، فهو على علم بالنّحو يجاوز علم المختصّين فيه من المحدثين .

إنّ التّخصيص والتّعميم من القضايا المعنويّة الأولى التي شغلت صاحب الكتاب في عرضه أو تلمّسه لوظائف التّوابع والمنصوبات والمجرورات ، إذ المعمولات قيود للعوامل ، فلا يختلف توجيه النّصب عن أن يكون على صورة أو أخرى بحثا في العلاقة بين القيد ومقيّده ، وبين المخصّص وتخصيصه . وإذا كانت الجملة سالبة ، فمن القضايا المتّصلة بالعمل النّحوي أن يتعيّن مدى النّفي بالنّسبة إلى القيد والمقيّد ، لاستخراج المعنى أو لاشتقاق الصّورة المنطقيّة حسب التّعبير الحديث .

في إطار هذه " الثّقافة العلميّة " يحدّد ابن هشام القاعدة المنطقيّة الثّانية يتوسّل بها لدحض الصّورة المنطقيّة المبرّرة لتوجيه أبي حيّان .

" إنّ القضيّة السّالبة المشتملة على مقيّد (...) تحتمل وجهين الأوّل أن يكون نفي المسند باعتبار القيد (...) وهذا هو الاعتبار الرّاجح المتبادر (...) والثّاني أن يكون نفيه باعتبار المقيّد (...) وهذا احتمال مرجوح لا يصار إليه إلاّ بدليل " (المسائل ، ص 124) .

اعتمد ابن هشام في دراسته للوجهين على المثال التّالي :

(42) ما جاءني رجلٌ شاعر

حسب الوجه الأوّل وهو الاحتمال الرّاجح المتبادر ، يتسلّط النّفي على القيد ، فيكون مداه نسبة الشّاعريّة إلى الرّجل . فالمعنى إذن هو (42 أ) :

(42 أ) جاءني رجل مّا غير شاعر

هذا المعنى من صنف ما يمكن تسميته انطلاقا من تعبير ابن هشام بـ " مقتضى المفهوم " . والمفهوم هو المعنى الدّاخلي للجملة ، وليس له صلة بالوقائع (extension / compréhension) أمّا المقتضى فهو ما يفترض معنى سابقا للجملة (présupposé) . يحتاج هذا التّعبيرلكثرة وروده في كتب الأصول ، ولكثرته في الدّراسات الدّلاليّة الحديثة إلى تأكيد كونه هنا مفهوما إعرابيّا في النّظريّة النّحويّة العربيّة . فمن الضّروري أن يكون الوجه " المحتمل الرّاجح المتبادر " لأسباب إعرابيّة نحويّة . السّبب أنّ النّظريّة النّحويّة تقتضي أن يكون القيد إخراجا للمقيّد من العموم إلى الخصوص . فما كان المتكلّم المثال في حاجة إلى تمييز رجل شاعر عن رجل غير شاعر إن لم يكن قصده نفي المجيء عن الرّجل الشّاعر لا نفي المجيء عن كلّ رجل . كذلك لو كانت الجملة موجبة مثبتة . فمقتضى المفهوم من إثبات مجيء رجل شاعر مرتبط بتخصيص الجائي حتّى لا يشمل الجائي غير الشّاعر . إنّ النّحويّ منذ سيبويه ، وربّما

قبله ، لا يقبل التّركيب في الأسماء بالنّعت والإضافة والحال وغيرها إلاّ لقصد التّخصيص (انظر مثلا الكتاب ج I / ص 422) . وإذا خولف هذا القصد بلفظ لا يؤدّيه، فاللّفظ في حكم سيبويه محال أو غير جائز، وإن صحّ لقصد آخر. فمنذ القديم يوجّه الإعراب بما يطابق فيه اللّفظ المعنى المقصود . فالتّخصيص الوارد في قولك " أنا عبد الله منطلقا " لا يصحّ في ذاته ، إذ الحال تقتضي أنّ المخاطب لا يعرفك، وأنّك في حاجة عند إخبارك عن نفسك بأنّك عبد الله ، إلى تخصيص بالانطلاق . فإذا قلت هذه الجملة لمن يعرفك من إخوانك : " كان محالا لأنّه إنّما أراد أن يخبرك بالانطلاق " فالمعنى أنا الذي هو عبد الله منطلق وليس المعنى " أنا هو عبد الله إذا كنت منطلقا " " إلاّ أنّ الرّجل لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت فقال أنا عبد الله منطلقا في حاجتك ، كان حسنا " (الكتاب ج II / ص 81) لأنّك هنا لما كنت جهلت المخاطب كان ذكره أنّه عبد الله إخبارًا عن نفسه ، فكان الانطلاق تخصيصا في موضعه .

على هذا الوجه ، إذا نظرنا في " فلان لا يملك درهمًا فضلا عن دينار" على أنّ | فضلا ... | قيد على الدّرهم . فمقتضى المفهوم ، كما بيّنّا أعلاه ، ينبغي أن يكون :

(43) فلان يملك درهما غير فضل عن دينار

وهو معنى غير مقصود لمخالفته مضمون الجملة (11) النّاصّة على عدم ملك الدّرهم . فهذا معنى لا يحتوي على | - ج1 | التي أقمنا عليها الشّكل الرّمزي (17) .

الوجه الثّاني في تأويل النّفي محتمل مرجوح لا يتبادر ويحتاج إلى دليل يبرّر وجود التّقييد بلا سبب ، كأن تعتبر (42) اعتراضا على مثبت لجملة من مثال (42') :

(42') جاءك رجل شاعر

وفي هذه الحالة لا تقتضي الجملة | 42 | الجملة (42 أ) بل تبقى على مفهومها وقد تحتاج إلى تأكيد بزيادة تعارض هذا المقتضى وهي " ولا غير شاعر " .

يمكن أن يبرّر التّقييد الواقع بلا سبب ، حسب هذا الوجه المحتمل المرجوح ، على صورة أخرى . وهو أن تعتبر (42) تعريضا بشخص آخر جاءه شاعر . ومثل هذا التّعريض كثير في كلامنا اليوم ، منه قول القائل تعريضا بشخص تحصّل على أكثر من قرض بفضل كتفيه " أمّا أنا فليس لي أخ في البنك " .

لو كان المقصود من التّقييد الردّ أو التّعريض في (1) لكانت مقابلة للجملة :

(44) فلان يملك درهما فضلا عن دينار

وفي الحالتين تكون مناقضة للمقصود ، إذ المفهوم من (44) والردّ أو التّعريض بها ، أنّ الموضوع يملك الدّينار ، وهذا يناقض | - ج2 | ، ولا يؤدّي إلى (17) . فتسلّط النّفي على القيد أو المقيّد يثبت خطأ تعليق | فضلا ... | بالدّرهم ، وذلك مهما كانت الوظيفة المسند إليها ، أكانت حالا أم مفعولا مطلقا .

III . 7 ـ أهميّة الدّحض في الكشف عن التّجهيز النّظري

يثبت هذا التّحليل أنّ العبرة في الإعراب ، في فترة ابن هشام وفي النّظريّة النّحويّة عمومًا ، ليست في إسناد حركة النّصب ، ولا تقف عند تعليق عامليّ يعين على تحديد وظيفة النّصب ، بل تجاوز ذلك إلى الأهمّ وهو المعنى بقضاياه المختلفة .

أشرنا في مواضع من البحث إلى علاقة الإعراب بمعاني الكلام المنضوية تحت الخبر والإنشاء ، فذكّرنا بأنّ الأخبار النّحويّة الواردة في كتب الطبقات وغيرها قائمة على اعتبار هذه المعاني المسمّاة اليوم بالأعمال اللغويّة سببا في نشأة النّحو ، ورأينا صدى ذلك عند ابن الخشّاب فابن هشام . وسنعود إلى هذا في آخر البحث .

ما أضفناه في هذا القسم أنّ مفهوم الإعراب يمتدّ أيضا إلى قضايا ، لم تأخذ في علم الدّلالة اللّسانيّة قيمة إلاّ في النّصف الثّاني من القرن العشرين ، كقضية مدى النّفي ، ووجوه تسلّطه على عناصر الجملة ، وصلة ذلك بالمفهوم ، وبالمقتضى وبما سمّي حديثا بالصّورة المنطقيّة ، وبما تتطلّبه هذه المفاهيم من افتراض مستويات مختلفة في تمثيل الجملة .

لم تكن هذه القضايا عند ابن هشام ، في هذه الرّسالة التي اخترناها لعفويتها ، وتلقائيتها في تمثيل " الثّقافة العلميّة السّائدة " ، قضايا مقصودة لعلم آخر غير علم الإعراب ، فمن الخطإ ، إذا أردنا وصف النّظريّة كما هي ، أن نعتبرها دلالة أو منطقا ، ومن الخطإ أيضا أن نعتبرها نشاطا على هامش الاستعمال . فمن الواضح جدّا أنّ وراء التّمشّي " العادي " الذي عليه الرّسالة ، تجهيزا نظريّا قويّا محوره نظريّة العمل الإعرابي وموضوعه المعنى واللّفظ ، وهدفه استيعاب التّطابق بينهما ، والعبارة لابن هشام ، باعتبار هذا التّطابق حقيقة اختباريّة .

لقد وعدنا في مقدّمة البحث بتجنّب الإسقاط . لكن ما رأي القارئ وكيف يكون دحضه لو قلنا إنّ الفارسي اقترح للجملة المثال (1) بنية عميقة مشكّلة على صورة لا توافق في مستوى المعنى صورتها المنطقيّة ، وإنّ أبا حيّان في محاولته تطويع مقترح الفارسيّ بالاشتغال في مستوى الصّورة المنطقيّة على مدى النّفي ومقتضياته لم يصب سوى توفير الأدلّة لدحض أجراه ابن هشام بتجهيز نظريّ واختباريّ قائم على معالجة الأمثلة معالجة تدعو إلى البحث عن تشكّل إعرابي عامليّ آخر ، يمكن أن يشكّل هو أيضا موضوع دحض ؟

لكن مهما يكن رأي القارئ في استعمالنا المفاجئ لهذه العبارات الحديثة. فمن المستحسن الحدّ من إثارته بتذكيره بأنّنا نؤرّخ لثقافة علميّة سائدة ونبحث في الآن نفسه عن التساؤلات القارّة في الثقافة اللسانيّة العامّة .

IV . جهاز التّوجيه إلى التّطابق اللّفظي المعنوي

IV . 1 ـ توجيه الإعراب ومقام التّخاطب في الذّهن

لاحظنا في تمثيل المعنى (1 جـ) أنّ الجملة الثّانية منه تحمل شحنة إنشائيّة رمزنا إليها بـ | ≠ ج2 | . وهي شحنة تظهر في مستوى المعنى دون مستوى اللّفظ إذ لا نلاحظ في لفظ المثال (1) ما يدلّ على حدث إنشائيّ من صنف الاستفهام فالمنتظر من ابن هشام أن يوجّه النّصب توجيها يستوعب هذه الشّحنة المتخفّية في " فضلا " . وللوصول إلى هذه الغاية لا بدّ من تقدير أصل للجملة يبرّر تشكّلها تشكّلا يضمن دلالتها على ما رمزنا إليه بـ (17) ، على أن يكون هذا الأصل مبرّرًا اختباريّا . فلقد لاحظنا في كلّ ما مضى أنّ معالجة المعاني والصّور المنطقيّة المختلفة تقودها مقاربة الواقع اللّغوي واستيعابه .

يقدّر ابن هشام ، لبلوغ هذه الغاية ، مقامين محتملين :

م1 : أن تكون الجملة (1) إخبار مخبر يجيب مستخبرا هو المخاطب ،

م2 : أو أن تكون ردّا على مخبر .

يقدّر في الحالة الأولى للمخاطب الجملة (45) وفي الحالة الثّانية الجملة (46) كما يلي :

(45) أيملك فلان دينارًا ؟

(46) فلان يملك دينارًا

ليس المقامان ، بحكم كونهما مقدّرين، مقامين حقيقيين بالضّرورة . فهما كما جرت العادة منذ سيبويه مجرّدان يتعلّقان بالشّكل النّحويّ من حيث هو بنية مجرّدة ، أو مثال ، لا من حيث كونه إنجاز قول حقيقي . لكنّ هذا لا يمنع أنّ (45) و (46) "جملتان ـ معْنيان" لهما وجود حقيقيّ في النّظام النّحويّ ، وتشكّلان داخل هذا النّظام نفسه مقامين مختلفين للجملة المحلّلة . فليس المقام وجودا ماديّا بالضّرورة ، وليس بالضّرورة أيضا أن يتشكّل نصّ حتّى تكون جملة مّا من اللّغة سياقا لجملة أخرى . إنّ مقام التّخاطب تصوّر ذهنيّ في النّظام النّحويّ نفسه ، يشمل متكلّما مّا يصدر جملة مّا في علاقة بجملة أخرى تصدر عن مخاطب مّا ، وبدون هذا المتصوّر التّخاطبيّ لا يشتغل النّحو . ليس لهذا الانتظام النّحويّ صلة بالوقائع المحسوسة ، ولا نستبعد أنّ كثيرا من الظّواهر التي ربطها الدّارسون المعاصرون في البلاغة بالمقامات المحسوسة وتصوّراتها ، ليست في حقيقة الأمر إلاّ امتدادا مباشرا أحدثه النّحاة لهذا الانتظام النّحويّ الضّارب بجذوره في الكتاب والذي لا نظنّه إلاّ من نتائج العفويّة والتّلقائيّة المميّزة للأنحاء القديمة .

إن كانت (45) و (46) جملتين مقاميتين معنويتين ، فهذا لا يمنع من وجودهما حقّا على صورة مخاطبة حقيقيّة ، أو على صورة مساءلة باطنيّة تقع في ذهن المتكلّم على نحو مّا قد يكون مقاربا لـ (45 أو 46) . إلاّ أنّ المفيد هو وجودهما في النّظام النّحويّ ، لا باعتباره نظاما ينشئه النّحويّ لوصف الواقع اللّغوي ، بل باعتباره نظامًا يسيّر المتكلّم الذي يصفه النّحويّ . وهذا كما ذكرنا مستقرّ عند سيبويه بل قبله وعبّر عنه المبرّد بجملة تقريريّة واضحة هي قوله : " إنّما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام " (المقتضب IV / 357) .

لكنّنا إذا افترضنا مقام الاستفهام (45) فالجواب الطّبيعي أن يكون حرف جواب موجب أو سالب من صنف " نعم وأخواتها " . أو أن يكون

جملة تامّة من صنف (46) مثلا . كذلك الأمر إذا افترضنا مقام الإخبار (46). وفي الحالتين لا تتولّد الجملة المثال (1)، ولا يمكن توجيهها إعرابيّا توجيها يتلاءم مع المقامين ($م_1$ ، $م_2$) وجملتيهما (45 ، 46) .

لذا يفترض ابن هشام قيودًا مقاميّة أخرى نجمعها في نقطتين :

$م_3$: أن يكون المتكلم النّاطق بـ (1) على علم بأنّ الشّخص موضوع الحديث على حالة تمنع هذا المتكلّم من توقّع موقف المخاطب الذي يقتضيه ($م_1$ ، $م_2$) ، وهو أن يكون مفترضا أنّ فلانا (موضوع الحديث) مالكا للدّينار ، أو قابلا لملكه .

$م_4$: وأن يكون موقف المخاطب مقتضيا، إضافة إلى الإجابة المنتظرة، تعديلا يحدثه المتكلّم بـ (1) ، بإدخال معطيات زائدة .

المنتظر بناء على هذا أن يكون المثال (1) قائما بوظيفتين تخاطبيتين : الإجابة وتعديل الموقف ، وبدون تحقيق هاتين الوظيفتين في توجيه الإعراب لا يقع التّطابق الاختباري بين اللّفظ والمعنى . وهذا ما لم يتوفّر في الفارسي وأبي حيّان .

IV . 2 ـ توليد الأصل في توجيه الإعراب

يعتبر ابن هشام الجملة المثال (1) ، لفظا منجزا عن أصل مقدّر يمثّل بتشكّله العاملي معنى هذا اللّفظ المنجز . وسنرى أنّ بين اللّفظ المنجز والأصل فرعًا يكوّن جملة منجزة أي قولا متمتّعا بالمعنى المتأتّي من التّشكّل العامليّ للأصل .

هذا الأصل في المثال المدروس عند ابن هشام جملتان مستقلّتان : أولاهما ما سمّيناه بـ | ـ $ج_1$ | وهي (11) . " فلان لا يملك درهما " ، ووظيفتها تحقيق جزء من تعديل موقف المخاطب استجابة لـ | $م_4$ | . وذلك دون أن تستجيب مباشرة لما يقتضيه ($م_1$ ، $م_2$) .

أمّا الجملة المستقلّة الثّانيّة فهي جملة تقوم على معنى الإخبار ، أو جملة تقوم على معنى النّفي . وقد وردت الجملتان في نصّ الرّسالة على صورة مشوّشة تستحقّ التّعديل والتّعليق . لذا نرقّمها بـ (47') و (48')، ونترك الرّقمين (47) و (48) لما نعتبره قصد ابن هشام .

(47') أخبرتك بهذا زيادة على الإخبار عن دينار استفهمت عنه

(48') فضلا انتفاء الدّرهم عن فلان عن انتفاء الدّينار عنه

إنّ (47') في الحقيقة معنى الجملة المقدّرة مشروحًا . يدلّ على ذلك أمران : أوّلهما أنّه يذكر فعل " الزّيادة " لشرح | فضلا ... | فهو ، كما سنرى بعد حين يجري على (47) حذفا يصيب معنى الإخبار أو فعل الإخبار ولكنّه لا يشير إلى " زيادة " بالتّعويض والحذف ممّا يدلّ أنّه يرى في مكانها فضلا ، وهذا مؤيّد بما رأيناه في المثال (19) . والأمر الثّاني الدّال على أنّ (47') شرح للأصل وليس الأصل نفسه أنّ الجملة " استفهمت عنه " يذكرها هنا تنبيها إلى علاقتها بالمقام ($م_1$) والجملة (45) التّابعة له " أيملك فلان دينارًا ؟ " ، ثمّ لا يعود إليها عندما يجري تحويل الحذف ، كما سنرى ، فلا يُعلن عن حذفها ولا يتركها في القول المنجز الذي يسود لفظ المثال (1) . لذا نتوقّع أنّ (47') في الأصل هي :

(47) أخبرتك بهذا فضلا عن الإخبار عن دينار

أمّا (48') فنتوقّع فيها خطأ تحقيق أو نسخ ، إذ تردّد المحقّق بين " فضل " و " فضلا " من نسختين مختلفتين . فأمّا " فضلا " فلا تصلح لتكوين " جملة مستقلّة " . والعبارة " مستقلّة " له . وأمّا " فضل " فإن كانت اسما فلا وجه لها ، وإن كانت فعلا ، فلا ذكر عند ابن هشام عن تحويل للفعل إلى اسم منصوب فالرّأي عندنا أنّ الخطأ وارد في النّسختين وأنّ الأصل هو :

(48) فَضُل فضلا انتفاء الدّرهم عن فلان عن انتفاء الدّينار عنه

ليست الجملتان (47 ، 48) وليدتي المقام بأنواعه الأربعة (م1 ، م2 م3 ، م4) فقط ، بل هما أيضا وقبل كلّ شيء وليدتا معرفة المتكلّم باللّسان العربيّ . لم يذكر ابن هشام في رسالته هذا الجانب من توليد الأصل . وقد يبدو ذكرنا له غريبا . فهو من محصول الحاصل . إلاّ أنّ غرض ابن هشام يختلف عن غرضنا . فهو ممثّل للنّظريّة النّحويّة وهي تشتغل اشتغالا طبيعيّا ، تنتج وصفها للظّواهر النّحويّة السائدة في الاستعمال ، ولا تصطنع مرآة لتنظر في وجهها وهي تشتغل . أمّا نحن فنبحث عن الخلفيّة النّظريّة نتلمّس نسيجها من الآثار التي تتركها على صفحات الوصف . وإنّنا وإن كنّا على يقين من أنّنا واجدون في نصوص هذا النّحويّ المختلفة ما يُعين على استحضار هذه الخلفيّة الغائبة نصّيّا، فإنّنا مضطرّون إلى حصر هذه الخلفيّة بوضعها في ما صرّح به في الثّقافة العلميّة السّائدة في عصره . وذلك بأن نسند إلى ابن هشام الفكرة الشّائعة عند النّحاة وشيوخ العربيّة ، ومن يمثّل ثقافة العصر .

والشّائع أنّ المتكلّم يصدر عن ملكة له بالسّجيّة أو الاكتساب (ابن خلدون ، المقدّمة ، ص 546 ، 553) تقوم على معرفة بالوضع اللّغوي. والموضوعات حسب ما نقله السيّوطي (المزهر، ج1 / ص 45) مفردات وكلّيات تراكيب وقواعد تمكّنه - أي المتكلّم - من توليد ما لا يتناهى حسب ما يختار من الجمل (السيّوطي، المزهر، ج1 / ص 41) . " ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدّلالة أحوال المتخاطبين أو الفاعلين " (ابن خلدون ، المقدّمة ، ص 550) . وهي وظيفة علم البيان .

الخلاصة أنّ توليد الأصل في توجيه الإعراب يقع حسب الرّسم التّالي :

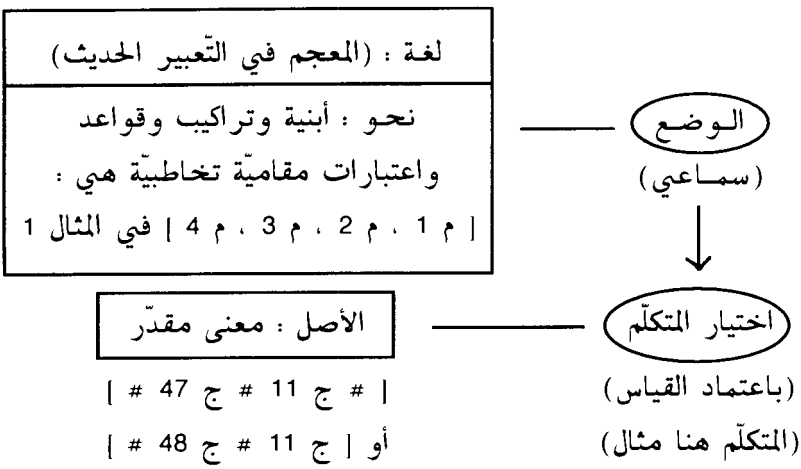

لكنّ ابن هشام أهمل في رسالته الإشارة إلى معرفة المتكلّم باللّغة والنّحو ولم يطرح قضيّة الوضع السّماعي والاختيار القياسي لكون هذه الأشياء من محصول الحاصل عند أهل العربيّة . فاكتفى في توجيه النّصب بتحديد المقامات التّخاطبيّة ، لا من حيث هي مقامات خصوصيّة ، إذ هذا شأن البيان لا النّحو ، بل من حيث هي أنماط مقاميّة توجّه اختيار المتكلّم المثال ، إلى إحداث " نصّ " أصليّ مقدّر هو معنى نحوي ذهني ممثّل تمثيلا نحويّا بجملتين مستقلّتين إحداهما هي الجملة (11) والثانية هي الجملة (47) أو الجملة (48) . أمّا الجملة (47) فتوافق بفضل الفعل " أخبرتك " الإمكان المقامي الأوّل [م1] ، وهو إخبارٌ مستخبر ، وأمّا [ج 48] فتوافق الإمكان المقامي الثّاني [م2] ، وهو الردّ على مخبر . توافق الجملتان الاستئنافيتان ، إضافة إلى ذلك ، بالتّوالي البديل لما اختاره الفارسي والبديل لما اختاره أبو حيّان . فالجملة (47) تكتفي بفعل الإخبار ، أمّا الجملة (48) فتثير على صورة أخرى مدى النّفي .

IV . 3 ـ شروط توليد الفرع المنجز والموجّه إعرابيّا

إنّ كلاّ من [ج 47] و [ج 48] جملة تامّة مستقلّة مشكّلة حسب قواعد العمل الإعرابي . ولتوليد جملة تامّة ذات معنى ، لا بدّ من تصوّر

فرع ينجز الأصل الماضي ذكره والمركّب إضافة إلى الجملة (11) بإحدى الجملتين (47) أو (48) . ينبغي أن يتوفّر في هذا الفرع شرطان :

- أن يكون على صورة لفظيّة لا تختلف حسّيا عن لفظ المثال (1) ، دون أن يكون إيّاه ، إذ لو افترضنا فرعًا منجزا يوافق لفظ المثال (1) ، لما كان في تركيب هذا المثال إشكال ، ولكانت مناقشات الفارسي وأبي حيّان وابن هشام سدى .

- أن يكون على صورة إعرابيّة موافقة للأصل المفترض . والصّورة الإعرابيّة كما بيّنا معنى . فالموافقة معنويّة غير لفظيّة . وهي أن يكون متشكّلا تشكّلا عامليّا موافقا لهذا الأصل ، ويضمن المحافظة على معاني النّحو الإعرابيّة المتضمّنة في الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة ، والكلاميّة المتضمّنة في الخبر والطّلب والإنشاء .

ينتج عن الشّرطين إذا توفّرا أنّه ينبغي أن يكون الفرع المنجز مختلفا معنى ، أي إعرابيّا ، عن المثال (1) كما يتجسّد في (1 أ) باشتماله على عناصر نحويّة ليس لها ما يجسّدها في لفظ هذا المثال ، كما ينبغي أن يكون هذا الفرع المنجز مختلفا لفظيّا عن كلّ تجسيد لفظيّ ممكن للأصل المقدّر ، إذ هذا الأصل المقدّر وإن كان معنى غير منجز فهو كما يتبيّن من (47) و (48) يشتمل على عناصر معجميّة . إذا أردت إنجازها لفظا بالنطق بها ، فلا شيء يمنعك من تجسيدها والاكتفاء بها ، إن شئت ، في مخاطبة الآخرين .

يستدعي التّوافق اللّفظي بين الفرع المنجز ولفظ المثال حذف المختلف فيه لفظا بين الأصل المقدّر والمثال (1) . ويستدعي الاختلاف المعنويّ بينهما ، وهو الاختلاف الموافق للاختلاف بين الأصل المقدّر ولفظ المثال ، والموافق للاتّفاق بين الأصل المقدّر والفرع المنجز ، أن يبقى في الفرع المنجز موضع للمحذوف يحقّق في الآن نفسه التّوافق المعنويّ بين الأصل والفرع ، والاختلاف بين الفرع واللّفظ ، وهو اختلاف معنويّ لأنّ الموضع

عنصر نحويّ من صنف المعاني لا من صنف الألفاظ كما بيّنّا . كذلك يستدعي التّوافق المعنويّ بين الأصل والفرع الإبقاء على الفرع على التّشكّل العامليّ للأصل كما هو ، محافظة على المعنى النّحويّ الذي في الأصل كما حدّدناه في الفقرة (1 / 4) .

يقع الانتقال من الأصل المقدّر إلى الفرع المنجز بفضل عمليّات تحويليّة ، نهتمّ منها في هذا البحث بعمليتين قام عليهما تفسير ابن هشام ، وهما حذف اللّفظ المقدّر بعد ترك معناه في الموضع ، وتعديل التّشكّل العامليّ لإصلاح ما قد يطرأ من خلل نتيجة الحذف . فللعمليّة التّسلسل التّالي :

... الأصل ⟵ (حذف ، تعديل) ⟵ فرع ⟵ لفظ المثال (1) .

إذا اعتمدنا التّشكّل الرّمزي العام المسجّل في الفقرة (1 /1) ونعيده للتّذكير :

| ج ... ص ... إسَ .... ب | ... | ، وإذا أهملنا الجملة (11) باعتبارها جملة لا يصيبها الحذف ، وإذا أدخلنا في الاعتبار ، ودون الدّخول في التّفاصيل أنّ رأس المركّب | س| قد تحدّد هنا فتوليد الفرع المنجز والموجّه إعرابيّا يأخذ في العموم الشّكل التّالي :

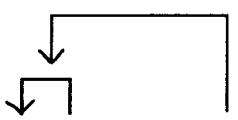

الأصل المقدّر : | ج (... ص ....) | أ أ ب | (...) |

التّحويل :

الفرع المنجز : | ج (... ص ....) | أ ∅ ب | (...) |

(محافظا على التّشكّل العامليّ للأصل المقدّر)

اللّفظ : | ج ... ص ... ب ... |

IV . 4 ـ توليد التّشكّل العامليّ للمثال (1)

يمثّل استخراج الفرع المنجز من الأصل المقدّر عمليّة بفضلها يكتسب اللّفظ تشكّلا عامليّا . هذا التّشكّل هو التّوجيه كما بيّنّا . وهو الذي يكسب لفظ المثال (1) معنى يجعله قولا من صنف " الكلام المفيد بالقصد " .

يكون ذلك بحذف يصيب بالنّسبة إلى (47) العبارات " أخبرتك بهذا " ، و " الإخبار عن " ، وبالنّسبة إلى (48) " فضل " و " انتفاء الدّرهم عن فلان " و " انتفاء " و " عنه " . أمّا التّعديل فيكون بتعليق دينار بـ " عن " الباقية وإخراج الجملتين الاستئنافيتين مُخرج الجملة المستقلّة الواحدة .

لا نعلّق في الوقت الحاضر على تعقّد العمليّة . فلم يكن ابن هشام غافلا عنها ، بل كان التّعقّد فيها تفسيره الوحيد لإشكال الجملة . إذ يقول :

" إنّه في الأصل جملتان مستقلّتان ولكن الجملة الثّانيّة دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه " (المورد ، ص 125) .

ونبدأ بتوليد الفرع المنجز حسب التّأويل الإخباري الممثّل بالجملة (47) :

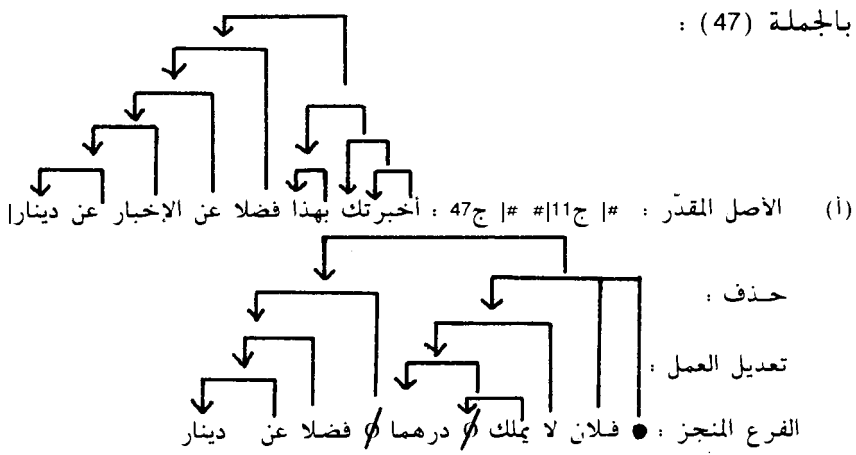

اللّفظ : | المثال (1) خاليا من الإعراب |

حسب هذا التّأويل ، تقع | فضلا ... | ، في الفرع المنجز ، تحت تسلّط عامل محذوف تقديره " أخبرتك " ، وبحذفه تصبح الجملة (47) كلّها تابعة لـ (11) بعد أن كانت مستقلّة . لكنّ | فضلا ... | لا تغيّر وظيفتها التي لها قبل الحذف ، وهي الحال (أو المفعول المطلق) .

هذا الحلّ ، وإنْ فسّر المعنى ، ففي إعرابه نقص لم ينتبه إليه ابن هشام ، أو عوّل فيه على " الثّقافة العلميّة السّائدة " . وجه النّقص أنّه لم يصرّح ببقاء موضع الفعل العامل بعد الحذف . فقد يكون ذكر موضعه اجتهادا منّا في غير محلّه . إلاّ أنّنا لا نعرف نصّا يصرّح بوجود عامل معنويّ ناصب ليس له محلّ أو موضع ، أو يصرّح بحذف عنصر يزول موضعه ولا يزول عمله ، والعكس موجود . فبحذف الجارّ والمضاف والنّاسخ يزول العمل وموضع العامل ، وهذه قاعدة معروفة . وعلى مثلها عوّلنا في إبقاء الموضع . لكنّ ابن هشام لـمّا ترك ذكره سها عن محلّه من الإعراب ، ف | فضلا ... | لما التحقت بالجملة السّابقة ، بقيت منصوبة بعاملها ، فقد صارت وإيّاه في محلّ مّا من محلاّت الجملة السّابقة ، فلا يُعقل في إطار نظريّة العمل أن تلتحق دون أن تكون تحت سيطرة عامل . ثمّ إنّه لا يجوز أن تكون بدون محلّ من الإعراب فليست من السّبع المذكورة في المغني أو مقدّمة الإعراب ، إلاّ إذا كانت عنده تابعة على سبيل العطف " نحو " قام زيد وقعد عمرو " (حاشية الشنواني على مقدّمة الإعراب ص 116) أو نحو : " قام زيد ولم يقم عمرو " (المغني ، ص 458) فإن كانت فلا يصحّ تأويل الشّنواني على أن التّبعيّة هنا مقصودة لغة لا اصطلاحا ، وإلاّ لكان استعمالها مع السّبع التي لها محلّ استعمالاً لغويّاً أيضا . والحال أنّه استعمالها في المعنى المعروف في علم الإعراب . لذا وجب التّأويل . والوجه المختار عندنا أنّ اختيار الجملة الاسميّة في المثال الأوّل قصد به إبراز عامل الابتداء الرّافع للمبتدإ وللفعل المضارع وللماضي الواقع موقع المضارع . وهو ما جعلنا نرسم | فضلا ... | مع عاملها المحذوف تحت تسلّط الابتداء العامل في الجملة السّابقة .

أمّا " الإخبار عن " فحذفه يُمسي نسيا منسيّا في تشكّل العمل . وحذف ما دلّ على القول والإخبار جار في الكلام . وللنّحاة في أبواب الإعراب على الحكاية تفصيل واف فيه . وهو حذف يصاحبه إبطال الموضع . ثمّ إنّ القاعدة العامّة تجري على كفاية العامل الأقوى إذا حذف العامل الأوسط ، حسب المرسوم أسفله :

عا$_1$ (عا$_2$ x مع) ⟵ عا$_1$ x (0 x مع)

وهذه القاعدة هي التي تفسّر أنّ | فضلا عن ... | صارت تعمل في " دينار " ، بعد حذف " الإخبار عن " . وهي قاعدة مستمرّة في كلام العرب ، جارية في أمثلة عديدة كحالات حذف المنعوت دون النّعت في مثل " مررت بالكريم " وأنت تعني " الرّجل الكريم " ، وحذف المضاف دون المضاف إليه في " اسأل القرية " عوض " أهل القرية " .

لا يختلف توليد الفرع المنجز حسب التّأويل الانتفائي ، عنه حسب التّأويل الإخباري في المبادئ وفي المظهر العامّ ، لذا نكتفي بتقديمه بدون رسم التّشكيل العاملي ، تخفيفا للعرض وبدون إعادة لفظ المثال (1) :

(ب) الأصل المقدّر : إج 11| إج 48| : فضل فضلا انتقاء الدّرهم عن فلان عن انتقاء الدينار عنه

الحذف : $\overset{\downarrow}{\emptyset}$ $\overset{\downarrow}{\emptyset}$ $\overset{\downarrow}{{}_2\emptyset}$ $\overset{\downarrow}{{}_1\emptyset}$

تعديل العمل :

الفرع المنجز : فلان لا يملك $\emptyset$ درهما $_1\emptyset$ فضلا $_2\emptyset$ عن دينار

حسب هذا التأويل الثاني، المقدّر الأوّل | $_1\emptyset$ | هو عامل | فضلا | إذ تبقى مفعولا مطلقا له وإن ألحقت بالجملة (11) كما يتبيّن في الفرع المنجز . أمّا المقدّر الثاني | $_2\emptyset$ | فلم يذكر عنه ابن هشام شيئا . إلاّ أنّ قواعد النّحو في النّظريّة العربيّة تنصّ على كونه فاعل الفعل المحذوف . بحيث يمكن اعتبار المقدّرين معًا نواة إسناديّة واحدة محذوفة . أمّا

" انتفاء " الثّانية المحذوفة فإنّها تمسي في العمل نسيا منسيّا للأسباب المذكورة أعلاه في أمر " الإخبار " .

لكنّهما وإن نسيا في العمل ، أو أهملا لإمكان الاستغناء عنهما حسب قواعد النّحو كما ذكرنا ، فإنّهما يبقيان في المعنى بقاء المنعوت والمضاف في مثل " جاء الكريم " " وسألت القرية " وهو معنى اقتضائيّ غير مدرج في التّشكّل النّحوي أي لا يكوّن جزءا من تشكّل الجملة (ن سيبويه ، ج1 / ص 212) ، إلاّ أنّهما وإن أدرجا منذ سيبويه إلى " مغني اللّبيب " في باب الحذف (المغني ، 693 ، 688 ، 690) فإنّهما قبل ابن هشام بقرون أخرجا من الإعراب إلى باب المجاز من البيان [1] .

الخلاصة أنّ الجملة المنجزة للمثال هي حسب تأويل الإنشاء الإخباري | 49 | التّالية ، وحسب تأويل الإنشاء الانتفائي | 50 | الموالية لها :

(49) ● | فلان لا يملك درهما | ∅ فضلا عن دينار | | ∅ = الإخبار

(50) ● | فلان لا يملك درهما | ∅ فضلا عن دينار | | ∅ = الانتفاء

IV . 5 ـ الفرق بين البنية اللّفظيّة والبنية الإعرابيّة المنجزة والبنية الأصليّة المقدّرة

الحاصل ممّا مضى أنّنا بإزاء أبنية ثلاث تمثّل مستويات ثلاثة من الجملة :

أ ـ بنية لفظيّة محقّقة ، هي البنية التي نسمعها والتي نحتاج إلى فهم معناها بفهم التّشكّل الإعرابي المنظّم لعناصرها ، وللوصول إلى ذلك ،

---

(1) يدرج سيبويه هذه الظواهر في ما سمّاه بالاتساع في الكلام وهو هنا إيجاز واختصار، فيه يعمل العامل في لفظ المعمول دون أن يعمل في معناه لأنّ القصد هو العمل في المحذوف . (ج 1 / ص 211 وما بعدها) .

ب ـ نقدّر لها بنية أصليّة يمثّل تشكّلها الإعرابي المعنى النّحويّ الخالص لهذه البنية اللّفظيّة المحقّقة ، وقد تكون مشتملة على عناصر ، لا أثر لها عند إنجاز اللّفظ ، وتختلف هذه البنية الأصليّة عن البنية اللّفظيّة بأنّها ليست منطوقة ، وذلك أنّها معنى . وللتّمييز عمليّا بينها وبين البنية اللّفظيّة يكفي أن نقرأ المثال الأوّل بصوت مجهور مسموع ، وأن نفكّر سرّا في الأصل المقدّر .

جـ ـ اعتمادًا على هذه البنية تتشكّل البنية اللّفظيّة بنية منجزة تجمع ما بين اللّفظ المنطوق المسموع والمعنى النّحويّ النّاتج عن التّشكّل العاملي . لتجسيد الفرق بينها وبين البنيتين الماضيتين نجرّب قراءتها جهرا وكلّما وجدنا موضعا فارغا قرأنا سرّا محتواه المتوفّر في البنية المقدّرة .

ليست هذه المستويات الثّلاثة مذكورة بمثل هذا الوضوح عند ابن هشام ، ولا عند غيره ، على ما نعلم . ولكنّها متوفّرة في الخلفيّة النّظريّة ، وفي الثّقافة العلميّة السّائدة . ولا يمكن منطقيّا الخلط بين هذه البنية المنجزة والبنية الأصليّة مادام ابن هشام يصرّح بوضوح بتحوّل من جملتين إلى جملة واحدة بالحذف والتّعديل ، ولا يمكن منطقيّا الخلط بين هذه البنية المنجزة والبنية اللّفظيّة لوضوح الفرق في النّحو العربي بين الموضع واللّفظ المالئ له ، ووضوح الفرق بين الموضع المقدّر لفظه والموضع الملفوظ لفظه .

IV . 6 ـ وجوه التّطابق بين اللّفظ والمعنى

حاولنا في الفقرة (4/I) إن نميّز بين أنواع المعاني وطبقاتها المختلفة . فأشرنا إلى معاني الكلم ، ومعاني النّحو ، وأشرنا إلى الفرق في معاني النّحو بين معاني الإعراب ومعاني الكلام ، والمعاني المتّصلة بالاعتبارات المقاميّة، ولمّحنا إلى تعامل معاني الكلم مع معاني النّحو، لتكوين المعنى العامّ المؤلّف بين هذه المعاني، وذلك لوضع الأبنيّة (1 ب ، 1 جـ)

موضعها ممّا يسمّى " معنى " ، ولتشكيلها رمزيّا تشكيلا يساعد على اكتشاف خصائص الجهاز النّظريّ الواصف للظّاهرة . وكذلك حدّدنا اللّفظ في الفقرة (2/I) وبيّنّا خصائصه النّحويّة اعتمادًا على مفهوم العمل . واستغرق منّا توجيه الإعراب الأوفر من الجهد ، وانتهينا به إلى تحديد بنيتين تمثّلانه : الأصل المقدّر والفرع المنجز . بقي أن نلخّص وجوه التّطابق بين اللّفظ والمعنى .

إذا كان المعنى هو المحدّد بـ (1 ب ، 1 جـ) وتمثيلهما (17) ، فالتّطابق هو ما يحقّقه توجيه الإعراب في لفظ المثال (1) . وهو توفير عدم ملك الدّرهم وعدم ملك الدّينار في مرحلة أولى . فأمّا الأوّل فمصرّح به في جميع الأمثلة وأمّا الثّاني فمصرّح به في الأصل المقدّر (48) بلفظ " انتفاء الدّينار عنه " ، وهو متضمّن اقتضاء في (47) بالعبارة " فضلا عن الإخبار عن الدّينار " .

فتوجيه ابن هشام يضمن إذن مضموني الجملتين الأساسيّتين المكوّنتين للمعنى وهما (11) و (12) الممثّلتين رمزيّا بـ | - ج1 | و | — ج2 | الواردتين في التّمثيل الرّمزي (17) .

أمّا العلاقة | - ج2〉 - ج1 | الممثّلة لكون " ملك الدّينار أولى من عدم ملك الدّرهم " فيعبّر عنها الأصل المقدّر (48) بـ " فضل ... انتفاء الدرهم ... عن انتفاء الدّينار " . بقيت العلاقة | - ج1 ——〉 ± ج2 | الممثّلة لـ " لا يملك درهما فكيف يملك الدّينار " .

رأينا في الفقرة (II / 5) اعتمادًا على مفهوم غير الواجب الوارد عند سيبويه ، واعتمادًا على قواعد الاستبدال بين النّفي والاستفهام في الحصر والفاء السّببيّة ، أنّ بين النّفي والاستفهام علاقة شرطيّة . عبّرنا عنها بـ (15) ونعيدها للتّذكير :

(15) | - ج2 | 〈——〉 | ± ج2 |

وهي علاقة شرطيّة من الجهتين ، أو تشارطيّة .

بنـــاء على هـذه العـلاقـــة يمكن استبـدال | - ج1 ⟵ ± ج2 | بـ | - ج1 ⟵ - ج2 |

بل الثّانية هي الأولى كما يتبيّن من المقارنة التّالية :

(1 جـ) لا يملك درهما فكيف يملك دينارًا

(ومعناها إذا كان لا يملك درهما فأنا أتساءل منكرا ملكه للدّينار)

(1 جـ') لا يملك درهما فهو لا يملك دينارًا

(ومعناها إذا كان لا يملك درهما فهو لا يملك دينارًا) .

فالمعنى | - ج1 ⟵ - ج2) الممثّل لـ (1 جـ) ، أوضح في الرّبط السّببيّ الشّرطيّ بين ملك الدّرهم وملك الدّينار .

هذا الرّبط غير مصرّح به في الأصل المقدّر (47) ولا في (48) . فهو يبقى ضمنيّا مسجّلا في العلاقة الضمنيّة بين الدّرهم والدّينار معجميّا ، والعلاقة الاقتضائيّة الإعرابيّة بين تفضيل هذا الملك على ذاك . أي نعرف لغويّا بسابق علم أنّ الدّينار أكبر من الدّرهم ، ونفهم من تفضيل ملك الدّرهم على ملك الدّينار أنّ عدم ملك الدّرهم ينتج عدم ملك الدّينار .

بقيت الشّحنة الإنشائيّة الإنكاريّة التي في الاستفهام | كيف ... | . هذه الشّحنة غير ممثّلة في الأصل المقدّر ، وإن كان هذا الأصل لا يخلو من عناصر ذات مسحة إنشائيّة كالنّفي والإخبار . فقد بقي موقف المتكلّم ضمنيّا متّصلا بالعناصر المقاميّة (م1 ، م2 ، م3 ، م4) .

إذا كانت (م1 ، م2) تتعلّقان بتصوّر مخاطب يستخبر أو يخبر عن ملك الدّينار ، فإنّ عدم الإجابة المباشرة عن ملك الدّينار والابتداء بنفي ملك الدّرهم يقتضي عدم توقّع الاستخبار أو الإخبار ، وهو ما يمثّل (م3) ، ويحمل تعديلا لمعلومات المخاطب وهو ما يمثّل (م4) .

لا شيء إذن يبرّر في التّوجيه الذي أجراه ابن هشام الاستفهام الإنكاري . لكنّنا لا نسرع إلى القدح في عمله ونرفض منهجيّا كلّ ما وجّه إلى القديم من نقد انطلاقا من نصوص جزئيّة . ففي التّراث النّصّي والثّقافي علامات كثيرة تدلّ على أنّ النّصوص الجزئيّة ظواهر من نسيج نظري وثقافي عامّ أخفاه البعد التّاريخيّ ، وانحلال الثّقافة بالانحطاط والتّصادم الحضاريّ ، وضياع الوثائق ، وشدّة ضعفنا في التّحليل والدّراسة ، وعجزنا عن مواجهة الأحكام المسبقة .

من هذه الأحكام المسبقة ما نصدره انطلاقا من تصوّرنا الحاليّ للعلاقة بين الدّارجة والفصحى ولحالة العربيّة عمومًا، ولموقف النّحاة منها. وهي أمور ليس هذا البحث لها . إنّما نذكرها تنبيها إلى أنّ ابن هشام يجيب عن إشكال في تراكيب شائعة عند أهل العصر من المثقّفين ، وهي تراكيب تكتب وينطق بها في مجالس الأدب والتّعليم والقضاء .

لنستحضر الآن العناصر المقاميّة ($م_1$ ، $م_2$ ، $م_3$) ولنمثّل على الرّكح المثال (1) نجدْ حتما المعنى | ± $ج_2$ | كاملا في اللّفظ . فلا نخال المتكلّم بالجمل التي ينتحيها المثال (1) إلاّ ناطقا بلهجة المنكر ، وإن كان توجيه إعرابه لا يشمل عنصرا إنشائيّا مؤدّيا لهذا المعنى . فالمعنى الإنشائي في (1 جـ) يُسجّل إذن مدلول الإنجاز اللّفظي الفعليّ للجملة المؤدّى بلهجة النّطق ، وتنغيم القول . ولا نستبعد أنّ ابن هشام يدرك أنّ طريقة إنجاز اللّفظ تؤدّي جزءا من المعنى لا يظهر في الألفاظ ولا في المواضع ولا في الشّكل الإعرابي لها .

خلاصة هذا أنّ التّطابق بين اللّفظ والمعنى لا يحقّق بما يتضمّنه الفرع المنجز من عناصر الأصل فقط ، بل يحقّق أيضا بالأسلوب المتّبع في تحقيق اللّفظ . ولا نستبعد أنّه أسلوب متضمّن ومعتبر في انتحاء المثال .

IV . 7 ـ ملاحظات في تحليل الأمثلة الأربعة الأخرى

واصل ابن هشام في بقيّة الرّسالة النّظر في توجيه النّصب في الأمثلة الأربعة الباقية ، مهتمّا بجوانب مختلفة منها ، لا تتّصل كلّها بغرضنا في هذا البحث ، ولا تتّبع بوضوح المسالك المنهجيّة التي لاحظناها في تحليل المثال الأوّل . وهو أمر قد يشكّك في وجاهة ما قدّمناه ، ويدعو إلى الاحتراز من تعميمه . لذا نحتاج إلى الوقوف عند الظّواهر الثّابتة والمطّردة في التّحليلات الخمسة الباقية .

ما نلاحظه أنّه لا يلتزم بتمثيل المعنى في جميع التّحليلات ، كما لا يلتزم بنهج واضح قارّ في تمثيل الأصل المقدّر . الجزء الثّابت في كلّ تحليلاته أنّه يلتزم في توجيه الإعراب في اللّفظ المسموع بالبحث عن أصل مقدّر يُشتقّ منه بالحذف والتّعديل فرع منجز يقوم بتشكّله الإعرابي على مواضع شاغرة لفظيّا مملوءة معنويّا بالعناصر المحذوفة ووظائفها العامليّة . واعتمادا على هذا الجزء الثّابت يجري نقاشه للآراء والوجوه المختلفة في الإعراب ، في أسلوب حجاجيّ استدلاليّ يستقي عناصره من مبادئ الصّناعة وقواعد العربيّة ، ويراعي مطابقة المعنى المدرك حدْسًا من الأمثلة ، دون تمثيله على صورة واضحة جليّة على غرار ما فعله في المثال الأوّل .

النّقطة الأساسية التي تقتضي أن نقف عندها قليلا تتعلّق بحضور المتكلّم في المثالين (3) و (4) كما نرى أسفله . أمّا المثال (2) فلا إشارة فيه إلى المتكلّم ، وأمّا المثال (5) فحضور المتكلّم في اسم الفعل " هلمّ " أوضح من أن يُشرح .

يعتبر كلاّ من (3) و (4) متأتّية كـ (1) من جملتين استنافيتين ، أصاب الثّانية منهما حذف، فبقي المنصوب فيها منصوبا بالمقدّر المحذوف، والتحق بالجملة الأولى ، كما يتبيّن من (3 أ) و (4 أ) التّاليتين :

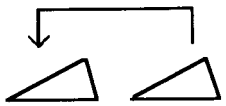

(3 أ) الأصل المقدّر : [ج1 : يجوز كذا] # [ج2 : أقول هذا خلافا لقلان]

التّحـــويـــل :

الفرع المنجز : [ج0 : يجوز كذا ∅ خلافا لفلان]

اللّفـــــظ : يجوز كذا خلافا لفلان

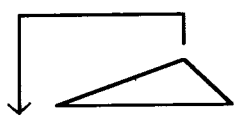

(4 أ) الأصل المقدّر : [ج1 : وقال ...] # [ج2 : أنيض إلى الإخبار أيضا]

التحـــويـــل :

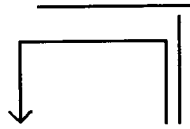

الفرع المنجز : [ج0 : وقال ... ∅ أيضـا]

اللّفـــــظ : وقال أيضـا

يعلّل الحذف في (3 أ) بأنّ حذف القول " كثير جدّا حتّى قال أبو عليّ " هو من حديث البحر قل ولا حرج " ، " وكأنّ القول مقدّر قبل كلّ مسألة " وهو رأي أكّده الأستراباذي إذ جعل كلّ جملة مقولة (شرح الكافية / ص 325 ـ 326) وحلّلنا أبعاد هذا الموقف في عمل سابق . ومن الفضول أنّ نذكّر بأنّ هذا الرّأي مستمرّ في الدّراسات اللّسانيّة الحديثة . (Harris, 1976, p. 126 - 128)

أمّا الحذف في (4 أ) فيعلّله ، بعد التّنبيه إلى أنّ الفعل " آض يئيض " مستعمل غير مهمل وإن كان متروكا ، بعلّة زمانيّة منطقيّة نحويّة ذات صلة ببعض الأمثلة الواردة في مقدّمة كتاب سيبويه . فالجملة :

(51) كتبت اليوم ، وكتبت أمس أيضا

لا يجوز فيها المعنى :

(51) كتبت اليوم ، ورجعت إلى الكتابة أمس رجوعًا

لاستحالة الرّجوع إلى الماضي .

V. نتـائـج واستشـراف

V. 1 ـ خلاصة أوّليّة

هذا أقصى ما لاحظناه من وجوه التّطابق ، فابن هشام لم يفصّل ، بل اكتفى بقوله : " إنّما يتّضح تطابق اللّفظ والمعنى على ما وجّهت لا على ما وجّهوا " (ص 126) .

وإنّنا وإن كنّا قد توصّلنا إلى إعادة بناء الخلفيّات النّظريّة والمنهجيّة الإجرائيّة في تمثيل اللّفظ والمعنى وفي توجيه الإعراب في مستوياته وأبنيته الثّلاث المتعاملة مع المعنى وفي إعادة بناء وجوه التّطابق ، فإنّنا ، رغم كلّ ذلك ، نقرّ بأنّنا إلى الوقت الحاضر ، لم نجد في النّصوص ، ما يكفي من الإشارة حتّى نتنبّه إلى بعض المسالك المتّبعة ، إن وجدت ، في تنظيم الآليات المنهجيّة الإجرائيّة في إحداث التّطابق بين اللّفظ والمعنى . لعلّ ذلك يرجع إلى أنّنا على حدود النّحو ومشارف البلاغة من ناحية ، وعلى حدود النّحو ومشارف المنطق من جهة أخرى . لذا نعتبر ما توصّلنا إليه لبنة تضاف إلى محاولات أخرى في فهم النّحو .

ما نعتبره إضافة في هذا البحث هو أنّنا وضعنا قضيّة التّطابق بين اللّفظ والمعنى في إطارها النّحويّ الخالص . وإنّ ما قدّمناه ملامح أوّليّة لمقاربة صناعيّة فنّيّة لتحديد اللّفظ والمعنى والعلاقة بينهما ، في حدود نظريّة واضحة للجملة .

لم نهتمّ في هذا البحث بالجملة من حيث هي نتاج نشاط لغوي ينجزه متكلّم حقيقيّ ، في مقام خطابيّ معيّن . فقيام الرّسالة على المثال المنتحي لكلام المتكلّمين يمنعنا من الخروج من " نظريّة في الوضع " إلى نظريّة أخرى .

في غياب إشارات واضحة عند ابن هشام ، اكتفينا بتحديد أساس الوضع القائمة عليه نظريّة الجملة ، اعتمادًا على شهادة معاصره غير النّحويّ ابن خلدون ، وعلى أمانة السّيوطي بعده في نقل المتعارف عليه . وحياد هذين العلمين يقوّي اتّجاهنا إلى البحث في " الثّقافة العلميّة " ، باعتبارها النّسيج الغائب عن النّصّ النّحوي .

لا يخلو كتاب من كتب أئمّة النّحو من الإشارة إلى الوضع والواضع كلّما احتيج إلى أمر ذي صلة بالأساس النّحوي . ولقد جرى الأمر بالدّارسين أنّهم يذهبون بفكرهم إلى قضيّة الوضع والاصطلاح والتّوقيف كما وردت عند الفلاسفة من مثل الفارابي ومن تلاه من المفكّرين في أمور المعجم كابن جنّي في الخصائص ، وابن فارس في الصّاحبي ، وإن كان الأوّل أقرب إلى أمور النّحو من الثّاني . وليس ذلك المقصود بالوضع عند أهل النّحو ، بل ما ذهبنا إليه في آخر الفقرة (2/IV) ، اعتمادًا على المقارنة بين قول السّيوطي ومواطن ذكر الوضع في كتب النّحو . وهو مبحث طويل اكتفينا بملامسته والتوسّل به حتّى تكون دراسة الجملة بمستوياتها الثّلاثة (أو الأربعة) من أصل وفرع ولفظ ومعنى ، في موضعها من النّظام النّحوي العامّ المتصوّر والممثّل لنظريّة الجملة في الإعراب . أمّا الصّرف فقد تركنا عرض ما يتعلّق به لاهتمام الرّسالة واهتمامنا هنا بالقول الذي هو جملة ، دون القول الذي هو كلمة ، لكنّنا أشرنا إليه حتّى لا يُغفل .

الخلاصة ، بناء على هذا ، أنّ النّظريّة النّحويّة السّائدة ضمنيّا في النّصوص تعتبر أنّ المتكلّم المثال يصدر عن ملكة لسانيّة ـ حسب تعبير ابن

خلدون . يحدّدها وضع الواضع للمفردات وكلّيات التّراكيب . حسب السيّوطي . والمقصود بالواضع ما عبّر عنه بعضهم بحكمة العرب ، أو المتكلّمين أو غيرها (ابن السرّاج ، الأصول ، ج I / ص 35) فأساس الوضع ، ويُسمّى السّماع ، مكوّن من عناصر المعجم وقواعد النّحو . ومنه يختار المتكلّم بالقياس وبمراعاة أنماط مقاميّة تخاطبيّة ما يُعبّر عنه الجرجاني بتوخّي معاني النّحو في معاني الكلم (دلائل الإعجاز ، ص 335 ، 357 ، 365 الخ ...) .

يفترض النّحاة للجملة أصلا لا ينطق به المتكلّم ضرورة ، يتكوّن من عناصر الوضع على اختيار ما يقيسه المتكلّم من النّماذج التي ينتجها المثال . هذا الأصل معنى ينتظم في " النّفس " بفضل الإعراب ، أي بفضل عمل العوامل في معمولاتها .

يصيب هذا الأصل حذف ، ويُسمّيه سيبويه إضمارًا ، وقد تنتابه ظواهر أخرى مستقلّة عن الحذف كتغيير التّرتيب ، أو مرتبطة به كتعديل جوانب من عمل العناصر بعضها في بعض .

تتكوّن من ذلك بنية منجزة تحتوي على مواضع شاغرة تستمدّ معناها من الأصل .

هذه البنية هي الدّالّة على المعنى . وهو معنى يخضع لقيود نحويّة ومنطقيّة مختلفة . لذا فهو قابل لأن يُمثّل بجمل أخرى ، ذات خصائص منطقيّة معيّنة ، أهمّها ، إمكان تفكيكه إلى قضايا بسيطة . وهو معنى نحويّ ، عليه يقوم المعنى البيانيّ أو البلاغيّ ، حسب الجرجاني .

يدرك هذا المعنى بفضل بنية لفظيّة لا يُدرك دلالتها المخاطب إلاّ إذا استحضر الأصل أو قدّره وقدّر مقامه وما يقتضيه ، أي لا يدرك المخاطب اللّفظ إلاّ إذا أدرك الفجوات الموضعيّة التي تتخلّل ألفاظه . ولقد حاولنا أن نبيّن أنّ اللّفظ بلهجته وتنغيمه ذو دور في تحديد جزء من المعنى ، وإن لم يصرّح ابن هشام .

ملخّص ما قدّمنا :

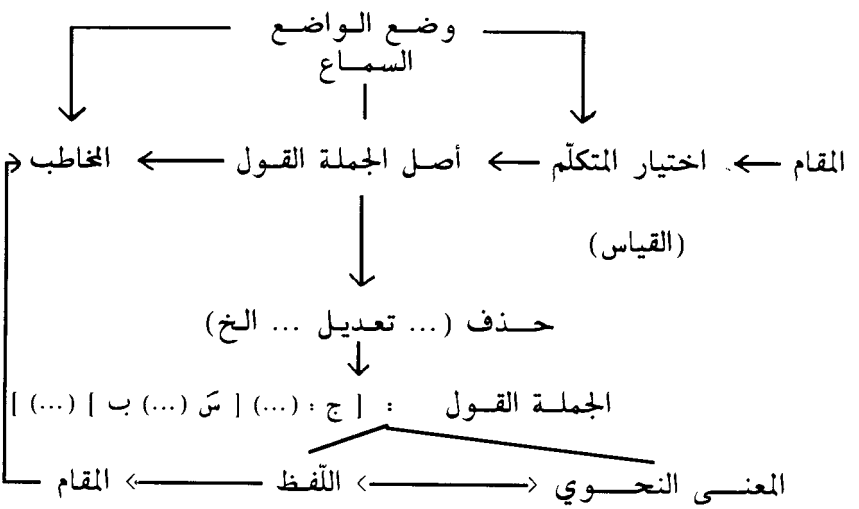

يشبه هذا الرّسم بعض ما يرد في تمثيل النّظريّات الحديثة . وهي مشابهة محدثة للشّبهة ولقد صرنا نخشى الإسقاط إسقاط الحديث على القديم حتى صرنا نسقط كلّ اعتبار . إلاّ أنّ المفترض في العلم لا يسقط إلاّ بنفوذ الدّحض . فمن أثبت أنّ النّحو لا يقوم على سماع وضع الواضع فقد أصاب في فهم التّراث ما أسأنا فهمه ، ومن أثبت أنّ النّحاة لم يجهدوا أنفسهم بتقدير الأصول فقد أصاب ومن أثبت أنّ الأصول لا يضمر منها ، وأنّ الجملة عندهم غير لفظها ، فقد أصاب ، ومن أثبت أنّ للنّحاة في فهم المعنى غير ما قدّمنا فقد أصاب ، ومن رأى في انتظام هذه الظواهر غير ما قدّمنا ، فجوابنا ما قال الخليل ونقله صاحب الإيضاح (الزّجاجي ، الإيضاح ، ص 66) .

ومن لم يثبت غير ما قدّمنا ، فإنّنا ندعوه إلى التأمّل معنا بحثا عن ثوابت اللّسانيّات ، فافتراضنا المجاوز لقراءة التّراث أنّ اللّسانيّات على خلاف العلوم الصّلبة لم تجاوز تماما الوضع الأبستمولوجيّ الأرسطيّ الذي بدأ باستكمال اكتشاف الكتابة . وهذا موضوع آخر .

V. 2 ـ عمل المتكلّم وشروط استيعابه

لعلّ أهمّ ما يلاحظه الدّارس لرسالة ابن هشام أنّ الجهد الذي بذله في الحجاج والاستدلال يهدف إلى جعل البنية الإعرابيّة مشتملة على موضع معناه فعل من صنف الإخبار والنّفي والقول . وهي أفعال من عمل المتكلّم نفسه وإن كان الأسلوب الذي توخّاه الدّارس في عرضها غير موافق للصيّغ الصّرفيّة التي استعملها القدماء للأفعال الإنشائيّة أعني صيغة الماضي الدّالّ على الحال أو صيغة المضارع . وبفضل هذا الجهد في إبراز المتكلّم حاضرا غائبا في البنية ، كشف آخر النّحاة الكبار تصوّر النّظريّة النّحويّة لانتظام العمليات المنتجة للقول .

ليست الفكرة جديدة ، إذ يكاد الجانب الأكبر من دراسة الإضمار في الجزء الأوّل من الكتاب يكون بحثا عن أثر المتكلّم في ما يصيب الجملة من عدول عن أصل الوضع ، واقتراحات في تمثيل معاني الجمل على صورة أبسط . ولقد كان ابن هشام شاعرا بتعقّد العناصر المقدّرة . فقد أحرجه كثرة الحذف ، فبرّره بأنّه كثير في كلام العرب ، وبأنّ الإشكال في الجمل حاصل بسببه . لكنّه بيّن بأدلّة كافية أنّ أفعال القول والإخبار والنّفي كفيلة برفع الإشكال ، كما بيّن أنّ تعليق العناصر المنصوبة باللّفظ السّابق لها ، يبعد الجمل عن معانيها المقصودة . لم تنتظر اللّسانيّات القرن العشرين ، ولا المدرسة التّوليديّة حتّى تفترض فجوات في بنية الجملة بدون اعتبارها يعسر تحديد معنى الجملة أو " صورتها المنطقيّة " . إلاّ أنّ الأمور في القديم والحديث قد قدّمت على صورة معقّدة .

لا نعتقد أنّ تعليق المنصوبات في الجمل المحلّلة بفعل غير لفظيّ صادر عن المتكلّم تعليق يحتاج إلى تقدير ألفاظ " غير موجودة لفظيّا " نحذفها من اللّفظ قبل أن توجد فيه ، ولا نظنّ أنّ هذه المفارقة النّاتجة عن التّقدير تبرّر الانثناء عن الفكرة ، فاستدلالات النّحاة منذ القديم

كافية ، وإهمال هذه الظّاهرة في النّحو من شأنه أن يجعل المعنى شكلا تأويليّا مجرّدًا لا يتّصل بالأجهزة اللّغويّة إلاّ اتّصال المسافر بقطار .

منفذ الخروج من المفارقة :

(1) استغلال الموضع ومعنويّته إلى الحدود القصوى ،

(2) المحافظة من خلاله على العلاقات العاملة ،

(3) النّظر في إمكانيات التّنويع المعنوي النّاتج عن التّشكّلات العامليّة المختلفة باعتبار هذه التّشكّلات تجميعات سلّميّة لعناصر السّلسة الموضعيّة الممكن تجسّدها في التّسلسل اللّفظي . نستعمل مصطلح التّجميع في معنى غير بعيد عن التّقويس المشجّري ، وعن معناه في المنطق . إلاّ أنّه أقوى تعبيرا عن سلّميّة التّسلّط. فالتّعبير عن تجمّع عنصرين على الصّورة [أ ب] أضعف من التّعبير عنها على الصّورة العامليّة [أ ↓ ب] .

(4) وهذا يؤدّي بالطّبع إلى إضعاف التّمييز بين التّرابط والتّحكّم العاملي .

(5) اعتبار الألفاظ المعبّرة عن أفعال المتكلّم مجرّد تعبير مصطنع للإشارة إلى المعاني المتضمّنة في المواضع .

(6) الرّجوع إلى نظريّة كون العامل يؤثّر معنويّا قبل أن يؤثّر لفظا .

هذه المبادئ السّتّة جزء لا يتجزأ من نظريّة العامل التّقليديّة . وما يبدو من جدّة في النّقطة الثّالثة لا يعدو أن يكون ضربا من التّوضيح البصري مصحوبا بمقارنة بوسائل حديثة . وغرض المقارنة إبراز التّميّز ، وتنبيه للدّارسين الرّاغبين في البحث عن خصائص شكلانيّة لهذا التّمثيل . أمّا النّقطة الرّابعة فتنبيه إلى المختصّين في الدّراسات الحديثة إلى أنّ مفهوم

التّعليق العاملي القديم صالح للاستغلال في نظريّة حديثة موسّعة تهتمّ بالتّرابط . وليست النّقطة الخامسة سوى تذكير موجّه إلى المختصّين . فكلّ من عالج النّصوص النّحويّة القديمة يعرف أنّه منذ سيبويه والخليل ، لم يعتبر التّقدير اللّفظي سوى تمثيل للمعاني . أمّا النّقطة السادسة فتتعارض مع الرأي الشّائع المميّز بين الكلمات العاملة والكلمات الهاملة ، أو غير العاملة . وتوافق رأيا غير شائع عبّر عنه الرّضيّ باحتشام في مواضع مختلفة من شرح الكافية ، وملخّصه أنّ الأثر قد يكون عدميّا (شرح الكافية IV / ص 7 ـ 8) .

V. 3 ـ مواضع إنشاء المتكلّم

لنعد النّظر في تولّد التّشكّل العاملي للمثال الأوّل ، كما اقترحه ابن هشام ورسمناه في الفقرة (4/IV) . ولنقف خصوصا على ختام الفقرة ، عند المثالين (49) و (50) ، ونعيدهما هنا للتّذكير والتثبّت :

(49) ● | فلان لا يملك درهما | ∅ فضلا عن دينار | | ∅ : الإخبار

(50) ● | فلان لا يملك درهما | ∅ فضلا عن دينار | | ∅ : الانتفاء

يشتمل المثالان إضافة إلى العناصر اللّفظيّة على موضعين ، أحدهما موضع شاغر وعلامته | ∅ | رمز إلى موضع المعنى المحذوف لفظُه المقدّر وهو معنى فعل الإخبار في (49) ومعنى الانتفاء في (50) ، والموضع الثّاني رمزنا إليه بنقطة | ● | ، وهو موضع عامل معنويّ هو فعل الابتداء . وهو فعل على أهميّته في النّصوص القديمة مازال يكتنفه غموض شديد . اقترحنا له حلاّ عرضنا جزءا منه في أعمال سابقة وفي دروسنا [1] . وملخّص المقترح أنّ في النّصوص ملامح تدلّ على أنّ الابتداء إذا استعمل للتعبير عن المبتدإ فموضعه موضع الاسم المرفوع على

(1) مسألة درسناها في مناظرة التّبريز بعنوان : " دلالة ما يكون بصدر الجملة " سنة 95 ـ 1996 .

الفاعليّة وغير المسبوق بفعل ، وإذا استعمل للتعبير عن عامل الرّفع في المبتدإ فموضعه موضع حرف التّأكيد بلام الابتداء أي قبل الاسم في الجملة الاسميّة وقبل الفعل في الجملة الفعلية .

وفي نصوص الأوائل من سيبويه إلى المبرّد فابن السرّاج ما يدلّ على أنّ معاني الابتداء عندهم ابتداء وتنبيه وإخبار وتأكيد وإيجاب ، وهي معاني " اللاّم " و " إنّ " وقد تضاف إليهما " لكنّ " وهنّ حروف لا يزدن على معنى الابتداء ، ولا يغيّرن منه ، ولا يُضفن إليه إلاّ التّأكيد أو الاستدراك ، كما بيّن المبرّد خاصّة .

وعند التّثبّت في مقترح ابن هشام توجيه النّصب إلى عامل بمعنى فعل الإخبار ، لا نجد في ما يقترحه ما يختلف عن معنى الابتداء . فهو وإن أصاب الفعل وأحسن تقديره فقد أخطأ في موضعه ، فجعله بين " درهما " و " فضلا " فإذا هو بإزاء فعلين ، ولمّا كان كلّ فعل جملة ، وكان كلّ فعل منهما مؤدّيا معنى من معاني الكلام - وهو ما نعبّر عنه اليوم بالعمل اللّغويّ (acte de langage) - لم يجد بدّا من جعل الفعلين في جملتين مستقلّتين ، فاضطرّه ذلك إلى حذف يُرجعهما جملة واحدة ، لأنّه لو لم يفعل لعارض ما تستوجبه المطابقة الاختباريّة .

لنفترض أنّ ابن هشام لمّا تفطّن إلى نصب " فضلا " بفعل الإخبار اقترح له صدر الجملة باعتبار الفعل أصله أن يكون قبل الاسم في الموضع ، لو فعل ذلك لاقترح عوض (47) ما يلي :

(47 أ) أخبر أنّ فلانا لا يملك درهما فضلا عن الإخبار عن دينار .

وبحذف " أخبر أنّ " وتعديل " فلانا " إلى فلان ، وحذف " الإخبار عن " وتعديل العمل كما رأينا تصبح الجملة (47 أ) على الصّورة التّاليّة الممثّلة لفرعها المنجز :

(47 ب) | ∅ | فلان لا يملك درهما | | فضلا عن دينار | |

يتبيّن من المقارنة بين (49) و | 47 ب | أنّ تقدير الإخبار زائد مادام موضعه موضع الابتداء ومعناه معنى الابتداء . ما نحتاج إليه حقّا هو أن نعلّق | فضلا ... | بالابتداء ، فنجعله عاملا فيه عملا ثانيا بعد عمله الأوّل في المبتدإ والخبر . وهذا موافق للنّظريّة النّحويّة ، ولرأي ابن هشام في أنواع العوامل .

وعلى نفس الوتيرة يمكننا أن نحلّل الجملة حسب التّأويل الانتفائي ، دون أن نحتاج إلى فعل جديد يدفعنا إلى اقتراح جملتين مستقلّتين . لكنْ لمّا كان موضع الابتداء هنا موجبا كان لا بدّ من حذف أداة النّفي محافظة على المعنى حتّى لا يدخل النّفي على النّفي فيحدث الإيجاب ، فتكون الجملة على إحدى الصّورتين :

(48 أ) أنفي أنّ فلانا يملك درهما فضلا عن انتفاء الدّينار

(48 ب) ● ـ فلان أنفي أنّه يملك درهما فضلا عن انتفاء الدّينار

والحالة الثّانية أبسط ، وتنتج بعد الحذف والتّعديل :

(48 جـ) | ● | فلان | لا | يملك درهما | | فضلا عن دينار | | | |

وتعلّق | فضلا ... | بمعنى النّفي الذي في اللاّم مباشرة ، دون الحاجة إلى موضع شاغر .

ليس هذا التّحليل مخالفا لجوهر ما اقترحه ابن هشام. فقد حافظنا على دحضه لرأي الفارسي ورأي أبي حيّان ، وعلى تعليقه المنصوب بفعل الإخبار وفعل النّفي . فتوجيهه في العموم هو هو . إلاّ أنّ تغيير موضع المقدّرين أكثر اقتصادا في التّقدير والتّحويل .

نلاحظ أخيرا أنّ موضع الإخبار لا يمكن أن يكون موضع النّفي . ويتّضح هذا إذا جمعنا لام ابتداء مع حرف نفي كقولك " ... لَمَا فعل " .

إذ لام الابتداء والتّأكيد والقسم شيء واحد . فمعاني الكلام الكبرى موضعها قبل النّفي ، وقبلها جميعا موضع حروف الرّبط .

٧. 4 ـ دور التّشكّل العاملي في استيعاب التّطابق اللّفظي المعنوي

انتهينا في الفقرة الماضية إلى أنّ المواضيع المعبّرة عن المتكلّم ثلاثة أوّلها ما تكون فيه حروف الرّبط ، ونرمز إليه بأمّ الباب متوّجة | ؏ | ، والثّاني ما به تكون الحروف المعبّرة عن معاني الكلام من خبر وطلب وإنشاء ، ونرمز إليه بـ | إ | دلالة على أنّه حدث من إنشاء المتكلّم ، والثّالث تكون فيه حروف ذات صلة بإثبات الوجود ونفيه ، ونرمز إليه بعلامة مستعملة في الرّموز الشّكليّة وهي | ∃ | . وقد قدّمناها مقتضبة لورودها في أعمال لنا أخرى . وهي مواضع تقع فيها حروف عبّر عنها النّحاة بأفعال منها : أجمع للأوّل وأخبر ، وأستفهم وغيرهما للثّاني ، ومنها أنفي للثّالث .

يلي هذه المواضع التي تقع " صدورًا للكلام " حسب تعبير ابن السرّاج (الأصول II / 234 ـ 237) ، مواضع تعبّر عن الإحالة التصوّريّة على أحداث الكون وأشيائه . وهي إعرابيّا فعل وفاعل ومفعول ، نرمز لها بـ | ففا (مف) | . وهي رموز تعبّر عن معاني مواضع الرافع والمرفوع والمنصوب المجرّدة من علامات الإعراب، أكثر ممّا تعبّر عن ألفاظ حقيقيّة، تقوم بوظائف معيّنة .

تتكوّن من هذه المواضع البنية الموضعيّة (المحليّة) المثلى للجملة ونرمز إليها مجتمعة على هذه الصّورة | ؏ ∃ ففا (مف) | المعبّرة عمّا سمّيناه بالتّواجد الحدثي الإنشائي الإحالي . وهي بنية توصّلنا إليها بمعالجة الجمل ، ومعالجة نصوص نحويّة منها بالخصوص رسالة ابن هشام هذه . وليس هذا البحث بمجال كاف لعرض التّفاصيل . واعتمادا على مبدإ رفع المبتدإ على الفاعليّة ، نلحق الجملة الاسميّة بالجملة الفعليّة ، اعتمادًا على استدلالات نتجنّب تعقّدها .

انطلاقا من هذه البنية المعبّرة عمّا سمّيناه بالتّواجد الحدثي الإنشائي الإحالي نستوعب ملاحظات ابن هشام على الصّورة التّالية للتّشكّل العاملي مبتدئين بالتّأويل الإخباري للجملة الفعليّة (وهي الجملة الواقعة خبرا في المثال) :

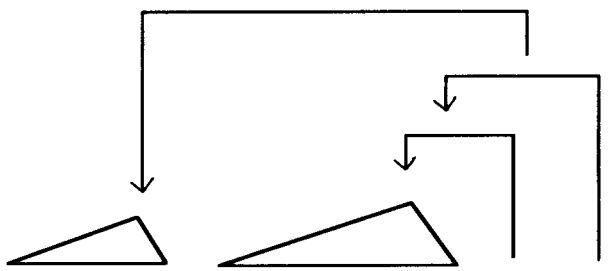

يدلّ هذا التّشكّل على أنّ عمل الفعل اللّفظي الإحالي " يملك " لا يجاوز نصب " درهما " ، وأنّ " لا " لا تنفي إلاّ " ملكه للدّرهم " ، ولا يجاوز عملها المعنوي هذا الحدّ . وإذن فالفعل الإنشائي (أو الإنجازي حسب التّعبيرات الحديثة) ، وهو التّقرير الإخباري لعدم ملك الدّرهم ، يعمل بموضعه مباشرة في | فضلا ... | .

أمّا إذا علّقنا | فضلا ... | بمعنى النّفي فالتّشكّل العاملي يكون :

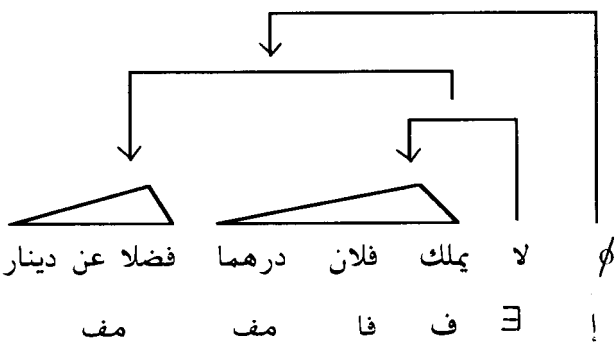

يفيد هذا التّشكّل العامليّ أنّ | فضلا... | متعلّقة بنفي ملك الدّرهم ، فهي منصوبة بدلالة نفي المتكلّم ، لا بدلالة تقريره الإخباري . إنّ التّقرير ، حسب هذا التّشكّل يعمل في النّفي بعد أن يكون قد عمل النّفي في | فضلا... | .

نلاحظ أنّه في الحالتين لا يعمل معنى الفعل الواقع في الموضع إلاّ بعد أن يتمّ بما يتمّه . وهذه قاعدة عامّة في العمل . فكما أنّ اسم الفاعل لا يعمل إلاّ بعد تمامه بالنّون ، وكما أنّ المصدر لا يعمل إلاّ بعد تمامه بالمضاف إليه، فكذلك التّقرير الإخباري في (52) لا يعمل إلاّ بعد تمامه بمضمونه وهو عدم ملك الدّرهم . وكذلك النّفي في (53) لا يعمل إلاّ بعد تمامه بالمنّفيّ وهو ملك الدّرهم . فالتّقرير في (53) تقرير لنفي ملك واقع في حال فضل عن دينار .

نلاحظ أيضا أنّنا لا نقدّر . فالمواضع موجودة دائما ، صالحة للاستعمال متى أردنا . فليس دور المتكلّم ولا دور المخاطب أيضا إلاّ أن يعطي لسلسلة المواضع وما فيها من معان القيمة التّرابطيّة المفيدة للمعنى المقصود . فكأنّنا قلنا - إذا شبّهنا التّشكّل العاملي بالتّجميع المنطقي والرّياضي - إنّ قيمة (54 أ) مثلا تختلف عن (54 ب) :

(54) أ - (أ + ب) ج / ق ⊂ (ك ∨ ف)

ب - أ (ب + جـ) / (ق ⊂ ك) ∨ ف

فكما أنّ الدّلالة في (54) تختلف باختلاف التّجميع ، فكذلك تختلف (52) عن (53) .

وعلى هذه الشّاكلة نستوعب العمل ومعناه في المثالين (3) و (4) . كما يلي :

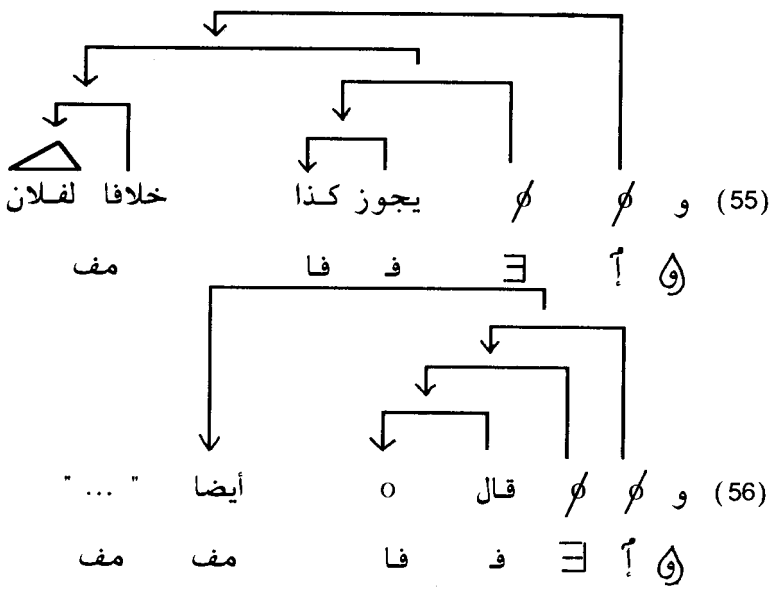

معنى الأولى " أثبت خلافا لفلان جواز كذا " ومعنى الثّانيّة " أخبر أيضا بقوله كذا "

وفي جميع الحالات الماضية تمثّل المنصوبات التي هي محلّ الإشكال مفاعيل لأفعال الإنشاء ـ إنشاء القول ـ أي معاني التّقرير والنّفي الممكن التّعبير عنها بصيغة " أفعل " ، حسب ابن يعيش وابن الخشّاب ، أو " فعلت " الإنشائيّة حسب ابن الأنباري وابن جنّي .

VI. خاتمة

أشرنا في أوّل المقدّمة إلى أنّ هذا البحث يتّصل بمجالات ثلاثة : التّعليم وقراءة التّراث وقضايا اللّسانيات المعاصرة . وهي مجالات يصعب على مدرّس باحث في اللّغة العربيّة أن يستغني عنها ، أو ينجو من التّمزّق بينها .

إن كان لا بدّ من تدريس التّراث النّحوي ، فلا مهرب ، في نظرنا ، من وضعه في التّاريخ ، لا باعتبار التّاريخ سياقا أو ظرفا طبيعيّا معينا على الفهم ، فهذا أمر شائع بين الدّارسين ، بل باعتبار التّراث النّحوي جزءا من حركة الفكر الإنساني وتطوّره اللّولبيّ غير المستقيم .

يستدعي هذا الهدف أن نبدأ بالكشف عن حركته الدّاخليّة وأن نعيّن ، بقدر الإمكان ، مساره ، لالتقاط الغاية المحتملة له .

نتصوّر ، بمتابعة مفهوم المتكلّم من سيبويه إلى ابن هشام مرورًا بابن جنّي والجرجاني وابن الخشّاب والرّضيّ وابن يعيش وغيرهم ، أنّ النّظريّة النّحويّة العربيّة تتحرّك نحو تخصيص موضع إعرابيّ لإنشاء المتكلّم لا يقلّ قيمة عن موضع الفعل والفاعل ، إن لم يكن أهمّ .

حاولنا بدراسة هذا النّصّ الثّانوي المعبّر عن اشتغال العلم النحويّ بوظائفه اليوميّة في المؤسّسة الثقافيّة السائدة في عصره ، أن نقدّم ملامح أوّليّة عن تجذّر إعرابيّة المتكلّم في تصوّر النّحو العربي لبنية الجملة وتطابق لفظها ومعناها ، وأن نقدّم ما توصّلنا إليه في أطروحتنا نتيجة طبيعيّة للنّظريّة .

يبقى لغيرنا أن يبحث في مدى نجاحنا في تصوّر النّظريّة وفي إيصالها إلى غاية مسارها ، تمهيدا لوضع الفكر النّحوي العربيّ في حركة التّاريخ الفكري الإنساني . ولا يكون ذلك إلاّ بالنّظر أيضا في جوانب أخرى من النّظريّة .

مهما تكن النّتيجة ، فالثّابت على الأقلّ ، أنّ نصّ ابن هشام يبيّن ، على صورة غير مباشرة ، أنّ تعليم بعض التّراكيب ، أعني مجموعة الأمثلة (1 ـ 5) وما يشبهها ، يستدعي تعليق بعض العناصر بمواضع معنويّة ، تعليقا يبيّن على وجه أحسن وظائفها التّخاطبيّة ، ويعلّم استعمالها على وجه أحسن .

إذا ربطنا بين حاجيات التّعلّم والاكتساب ، وكفاية نظريّة مّا في وصف اللّغات ، فمن المفيد في نظرنا أن نتعامل مع النّظريات القديمة ، باعتبارها جزءا من حركة لولبيّة في تقدّم العلوم ، وأن نقيّم جدواها من هذه الزّاويّة ، باعتبارها إحدى الزّوايا الممكنة في النّظر . لكن مهما كانت المعايير المستعملة في تقييم النّظريات فلا بدّ من الإجابة عن السّؤال : ما هو موضعها في تاريخ الثّقافة العلميّة ؟

الأمثلة المختبرة

(1) فلانٌ لا يملك درهما فضلاً عن دينار

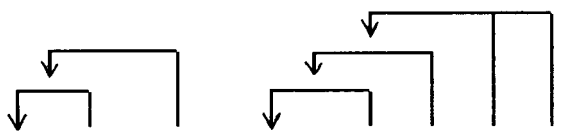

(1 أ') " أمّا قوله فلان ... دينار " فمعناه : " أنّه لا يملك درهما ولا دينارًا وأنّ عدم ملكه الدّينار أولى من عدم ملكه الدّرهم وكأنّه قال " لا يملك درهما فكيف يملك دينارًا " .

(1 أ") أمّا قوله " ق1 " فمعناه " ن1 " و " ن2 " وكأنّه قال " ق2 " (أو) معنى " ق1 " هو " ن1 " و " ن2 " وهو كـ " ق2 "

(1 ب) فلان لا يملك درهما ولا دينارًا وعدم ملك الدّينار أولى من عدم ملكه الدّرهم .

(1 بَ) فلان لا يملك درهما ولا يملك دينارًا و(أنّه) لا يملك دينارًا أولى من أنّه لا يملك درهما .

(1 جـ) فلان لا يملك درهما فكيف يملك دينارًا

(2) الإعراب ، لغةً ، البيانُ (أو) السّنةُ لغةً الطّريقة

(3) ويجوز كذا خلافًا لفلان

(4) وقال أيضًا

(5) وهلمّ جرًّا

(6) هذا عبدُ اللّه حقًّا

(7) حينئذ الآن

(8) كلّ شيء ولا هذا

(9) ألا رجلَ إمّا زيدًا وإمّا عمرًا .

(10) | {وفضلاً عن ، ونظرًا إلى ، وبالتّالي ... إلخ} ... فـ ... |

(11) لا يملك فلان درهما_

(12) لا يملك فلان دينارًا _

(13) لا يملك فلان درهما ولا يملك دينارًا و(أن) لا يملك الدّينار أولى من (أن) لا يملك درهما .

(14) | - ج1 | و | - ج2 | ، و | - ج2 ‹ - ج1 |

(15) | - ج2 | ⟷ | + ج2 |

(16) | - ج1 | ⟵ | ± ج2 |

(17) ج0 ⟵ (- ج1 و - ج2) و (- ج2 ‹ - ج)

ج0 — (ج1 ⟵ ± ج2)

(18) الأصل المقدّر : لا يملك درهمًا يفضل فضلا عن دينار

حـــــذف : $\not\emptyset$

(18') الفرع المنجز : لا يملك درهما $\not\emptyset$ فضلا عن دينار

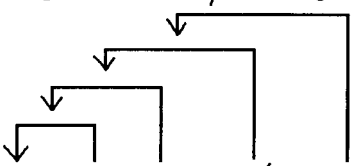

(18 أ) | فلان لا يملك | درهما | $\not\emptyset$ فضـــلا عن دينـــار | | |

(19) فلان لا يملك درهما يزيد زيادة عن دينار

(19') - ج1 ⊂ | يفضل فضلا ... |

(19') | - ج1 ⊂ + ج3 |

(20 أ) |فلان لا يملك |درهما يتّصف بكونه يفضل فضلا عن دينار| |

(20 ب) | فلان لا يملك | درهما وهو - أي الدّرهم - يفضل فضلا عن دينار | |

(21) التّأويل الكوفي : الأصل المقدّر : لا يملك درهما فاضلا عن دينار

تحويل إلى المصدر :

الفـــرع المنجـــز : لا يملك درهما فضلا عن دينار

(22) التّأويل البصري : الأصل المقدّر : لا يملك درهما ذا فضل عن دينار

حـذف مع تعديل : $\not\emptyset$

الفـــرع المنجـــز : لا يملك درهما $\not\emptyset$ فضلا عن دينار

(23) أمثلة (أ ، ... ، هـ) عن تسلّط النّفي

(24) ما قام رجل عاقل

(25) قـام رجـل عـاقـل

(26) قام رجل غير عاقل (لا عاقل) .

(27) لا رجُـلَ عـاقـل فيقـومَ

(28) أ ـ على لاحب لا يهتدي بمنـاره

ب ـ لا منار لهذا الطّريق فيهتدى بـه

(29) أ ـ مـا لأنيس بـه حسّ

ب ـ لا أنيس بـه فيكونَ لـه حسّ

(30) أ ـ فما تنفعهم شفاعة الشّافعين

ب ـ لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته

جـ ـ لهم شافع لا تنفعهم شفاعته

(31) أ ـ لا يسألـون إلحـافًـا

ب ـ لا سؤالَ فيكونَ إلحـافـا

(32) أ ـ | لا + م اسمي + (...) | + فيفعلَ (...) |

بـ ـ لا درهم يملكه فيفضُلَ عن دينار

(33) لا يملك درهما فيفضلَ عن دينار

(33) | ـ ج1 ⊂ ± ج 3 |

(34) حـرف ⟷ ففـا (فعل + عاعل)

(35) لا ⟷ انتفى (أنفي)

(36) إذا انتفى ملكه للدّرهم كان انتفاء ملكه للدّينار أولى .

(37) إذا لم يكن رجل عاقل لم يكن قيام منه

(38) فلان إذا لم يملك درهما لم يكن منه فضل عن دينار

(39) ما جاءني قاضي مكّة ولا ابن الخليفة

(40) لا قاضيَ بمكّة ولا للخليفة ابن فيجيئاني

(41) بمكّة قاض وللخليفة ابن لم يجيئاني

(42) ما جاءني رجل شاعر .

(42') جاءك رجل شاعر

(42 ا) جاءني رجل مّا غير شاعر

(43) فلان يملك درهمًا غير فضل عن دينار

(44) فلان يملك درهمًا فضلا عن دينار

(45) أيملك فلان دينارًا ؟

(46) فلان يملك دينارًا

(47) أخبرتك بهذا فضلا عن الإخبار عن دينار

(47') أخبرتك بهذا زيادة على الإخبار عن دينار استفهمت عنه

(47 أ) أخبر أنّ فلانا لا يملك درهما فضلا عن الإخبار عن دينار

(47 ب) | o | فلان لا يملك درهما | إفضلا عن دينار | |

(48) فضل فضلا انتفاء الدّرهم عن فلان عن انتفاء الدّينار عنه

(48') فضلا انتفاء الدّرهم عن فلان عن انتفاء الدّينار عنه

(48 أ ـ أنفي أنّ فلانا يملك درهمًا فضلا عن انتفاء الدّينار

(48 ب ـ ● فلان أنفي أنّه يملك درهمًا فضلا عن انتفاء الدّينار

(48 جـ ـ | ● فلان | لا | يملك درهما | | فضلا عن دينار | | | |

(49) ● [فلان لا يملك درهما [∅ فضلا عن دينار]] (∅ = الإخبار)

(50) ● [فلان لا يملك درهما [∅ فضلا عن دينار]] (∅ = الانتفاء)

(51) كتبت اليوم ، وكتبت أمس أيضا

(51') كتبت اليوم ، ورجعت إلى الكتابة أمس رجوعًا

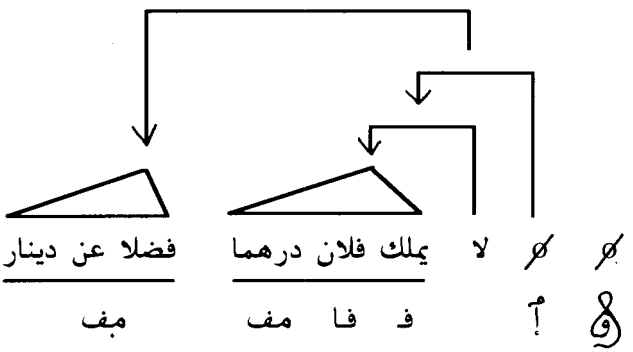

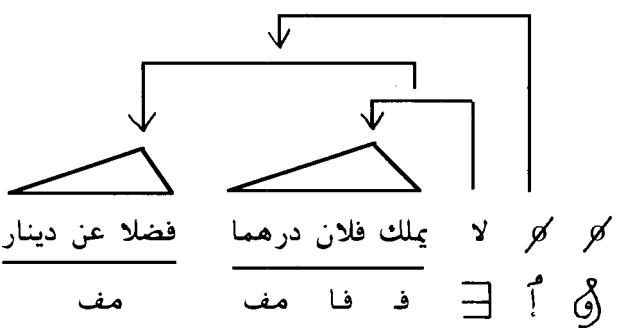

(54) أمثلة منطقيّة ورياضيّة لتوضيح التّجميع

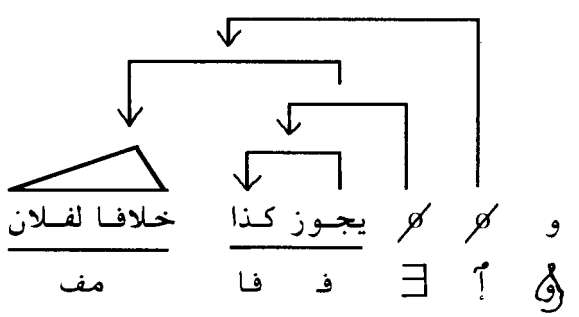

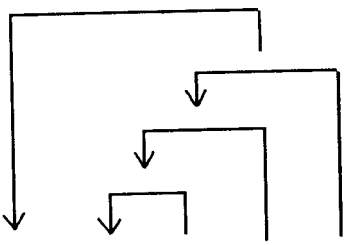

(56) و ∅ ∅ قـال ∅ أيضـا " ... "

وَ أَ ∃ فـ فا مف مف

قائمة المراجع المذكورة في البحث

ابن جنّي ، الخصائص ، تحقيق محمّد علي النجّار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1952 .

ابن الخشّاب ، المرتجل ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، 1972 .

ابن خلدون ، المقدّمة ، تحقيق لجنة من العلماء ، المكتبة التّجاريّة ، د ت .

ابن السرّاج ، الأصول في النّحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ط 3 ، مؤسسة االرّسالة ، بيروت ، 1988 .

ابن عقيل ، شرح ألفيّة ابن مالك ، تحقيق محي الدّين عبد الحميد ، دار الفكر ، 1974 .

ابن هشام ، المسائل السّفريّة ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، المورد ، المجلد 9 ، العدد 3 ، 1980 .

- شرح شذور الذّهب ، نشر إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، 1996 .

- مغني اللبيب ، تحقيق مازن المبارك ، ومحمّد علي حمد الله ، نشر دار الفكر ، ط 2 ، 1969 .

ابن يعيش ، شرح المفصّل ، عالم الكتب ، مكتبة المتنبّي ، بيروت القاهرة ، د ت .

الاستراباذي ، شرح الكافيّة ، تحقيق يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، 1978 .

الأنباري ، الإنصاف ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، 1982 .

الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تحقيق محمّد رضوان الدّاية وفايز الدّاية ، مكتبة سعد الدّين ، دمشق ، 1987 .

- المقتصد ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرّشيد ، العراق ، 1982 .

حسن (عباس) ، النّحو الوافي ، دار المعارف بمصر ، ط 4 .

عبده الراجحي ، النّحو العربي والدّرس الحديث ، دار النّهضة العربيّة للطباعة والنّشر ، بيروت ، 1979 .

الزجّاجي ، الإيضاح في علل النّحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النّفائس ط 5 ، بيروت ، 1986 .

سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السّلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، 1966 .

السيوطي ، المزهر، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى ، محمّد أبو الفضل ابراهيم ، علي محمّد البجاوي .

الشّريف (م . ص) ، مفهوم الشرط وجوابه ، دكتوراه دولة ، مرقونة كليّة الآداب ، تونس ، 1993 .

الشنواني ، حاشية على شرح مقدّمة الإعراب ، تحقيق محمّد شمّام ، ط 2 ، دار الكتب الشّرقيّة ، تونس ، 1973 .

عادل فاخوري ، منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث ، دار الطّليعة ، ط 2 ، بيروت ، 1981 .

كشو (ص) ، مظاهر التّعريف في العربيّة ، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس ، 1997 .

- مدخل في اللّسانيات ، الدّار العربيّة للكتاب ، تونس 1985 .

المهيري (ع) ، نظرات في التّراث اللّغوي العربي ، دار الغرب الإسلامي ، 1993 .

المبرّد ، المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

ياسين ، حاشيّة على شرح الفاكهي لقطر النّدى ، مطبعة التّقدّم العلميّة ، مصر .

BLANCHÉ R. — La logique et son histoire d'Aristote à Russell, A. Colin, Paris, 1970

CHOMSKY N. — Théorie du gouvernement et du liage, seuil, Paris, 1991

— Concepts et conséquences de la théorie du gouvernement et du liage traduit par Lélia Picabia, Seuil, Paris, 1987.

GREVISSE. — Le bon Usage, Duculot, 9ème éd. 1969.

HARRIS Z.S. — Notes du cours de Syntaxe, Ed. du seuil, Paris, 1976.

LAKOFF G. — Linguistique et logique naturelle, Klincksieck, Paris, 1976.

LIBERA A. — La philosophie médiévale, PUF, Paris, 1993.

MILNER J.C. — Introduction à une science du langage, Seuil, Paris, 1989.

RASHED R. — Histoire des sciences arabes, Seuil, Paris, 1997.

ROUVERET A. — Présentation de la nouvelle syntaxe (in Chomskey 1987).